وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسمالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

المرجع:11

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

تأثير ظاهرة العولمة على سياق العلاقات الدولية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):

دوارة محمد

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بوغازي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	**عباسي عبد القادر..**	رئيسا.
الأستاذ(ة)	**بوغازي عبد القادر**	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	**فراحي محمد .**	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم:**2019/06/19**

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى عائلة دوارة" كبيرهم وصغيرهم.

إلى الوالدين الكريمين اللذين كانا سندي خلال كل مراحل دراستي.

الى جميع اصدقاء الدراسة بقسم العلوم السياسية جامعة مستغانم.

محمد

شكر وتقدير

بإتمام هذا العمل المتواضع اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من مد لي يد العون

والمساعدة في اخراج هذا العمل واخص بالذكر الدكتور: بوغازي عبد القادر

المشرف على هذا البحث، والى كافة اساتذتي بقسم العلوم السياسية جامعة

مستغانم.

محمد

مقدمة

مقدمـــة:

إنه ومهما تعددت التسميات التي تطلق على العالم الذي نعيش الآن، الاعتماد المتبادل، أو الاندماج المكثف، أو نهاية التاريخ، أو ما بعد الحداثة، أو العولمة..الخ.

فان نقطة الانطلاق لكل هذه التسميات هي أنها جميعا تصف حالة معقدة من الروابط والعلاقات، وتشير إلى العملية التي يتم من خلالها تأثر المجتمعات و الأفراد في كل مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة حتى في ابعد نقطة من نقاط الكون.

ولئن نظر المفكرون إلى العولمة على أنها حقبة تاريخية، أو ظاهرة اقتصادية، أو هيمنة أمريكية، أو ثورة المعلومات والتكنولوجيا فان الأمر الواضح والجلي أن هذه المدلولات جميعها تجمع على انه في عالم اليوم، أصبح من العسير فصل الداخل عن الخارج، أو الوقوف عند حدود سياسة، أو فصل التشابك بين المجتمعات إلى الحد الذي دفع الكثير إلى وصف عالم اليوم على انه قرية كونية أو جيران في عالم واحد.

الإشكالية:

لمعرفة هذا الواقع، واقع العلاقات الدولية في ظل المنظومة الدولية نطرح الإشكالية التالية:

- إذا كـانت العلاقـات الدوليـة قامـت علـى أسـاس وجـود الوحـدات السياسيـة وفـق معطيـات جغرافيـة، وسياسيـة، واقتصاديـة، وثقافيـة..الخ، فهـذا التنظيـم العالمـي ترتـب عليـه ميـراث العلاقـات الدوليـة علـى مستويـات عـدة وأصبـح النسـق الدولـي يخضـع لقانـون محـدد تلتـزم بـه الـدول. ولكـن مـاذا لـو حـدث الخـروج عن القانـون ؟ بمعنـى هـل الحديـث عـن العولمـة يعنـي انتهاء عهد ثوابت وأساسيـات العلاقات الدوليـة؟.

يتفرع عن الاشكال الرئيسي مجموعمة من الاسئلة متمثلة في:

- هل العولمـة تعنـي انتهـاء عهـد الوطنيـات؟ أي انتهـاء الدولـة الوطنيـة والسيـادة الوطنيـة والأمـن الوطنـي؟
- من الجهـة المسئولـة عن العولمـة؟ هل العولمـة تعنـي الأمركـة وفقط؟

الفرضيات العلمية:

تـم الاعتمـاد ضـمن هذه المذكرة علـى مجموعـة من الفرضيات العلميـة والتـي تعتبر كموجـه لهذا البحث، ليتم في الاخير، اما اثباتها او نفيها، وهي:

1- تعتبر العولمة ظاهرة تاريخية تراكمية ساهمت في اظهارها الدول الكبرى.

2- تلعب قوى ومؤسسات العولمة الدور البارز في تخلف الدول النامية.

3- تـتحكم الولايـات المتحـدة الامريكيـة فـي قـوى العولمـة لتغييـر العلاقـات الدوليـة حسـب مصلحتها.

4- اثرت العولمة على مفهوم الدولة الوطنية، كما ذاب معها مفهوم السيادة.

المناهج المستخدمة:

الدراسة تحاول أن تجيب عن هذه الإشكالية، بإتباع مجموعة من المناهج المعتمدة في حقل العلوم السياسية، ومنها المنهج التاريخي عند تتبع مراحل العولمة، وذلك من حيث سرد التراكم التريخي لنشأة وتبلور هذه الظاهرة التي اصبحت كالتيار الجارف لا يوقفه اي شيئ، وكذا المنهج المقارن عند دراسة الوضع الرهن ومقارنته بما كان سابقا.

تقسيمات الموضوع:

أما عن خطة الدراسة فكانت وفق فصلين:

الفصل الأول تم فيه تعريف الظاهرة وتحديد أهم خصائصها على المستوى العام، وذلك برصد ثوابتها ومحدداتها، الى جانب التعرف على اهم سماتها والياتها، وكذا قواها ومؤسساتها.

أما الفصل الثاني فخصص لأثار العولمة على العلاقات الدولية، وذلك من قبيل محاولة رصد اهم تأثيراتها على الدولة الوطنية، وكذا تذويب مسألة السيادة، ومن هي الجهة المسئولة على هذه الظاهرة، واهم الفواعل المؤثرة في المنتظم الدولي الراهن، ليتسنى الحديث في الاخير على اهم نتائجها وقدرتها على تغيير مجالية العلاقات الدولية.

الفصل الاول: ظاهرة العولمة

ككتمية والتحولات الدولية

الراهنة..

الفصل الاول: ظاهرة العولمة كحتمية والتحولات الدولية الراهنة.

المبحث الأول: في ماهية العولمة، نشأتها وتطورها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة.

لحد الآن ليس هناك تعريف أو مفهوم واضح للعولمة وما المقصود فعلا بهذا المصطلح[1].

لقد جرت العادة في الفكر السياسي العربي والاقتصادي والاجتماعي عامة على إدراج مفاهيم بترجمتها ترجمة حرفية، أو محاولة فهم دلالاتها إلا أنها عند استعمالها كثيرا ما لا تعبر المفاهيم والمصطلحات المستعملة بالعربية على تلك الترجمة، أو المستعملة في اللغات الأجنبية.

مثلا المصطلحان"Globalisation،Mondialisation" ليس لهما الدلالة نفسها لان المصطلحان مركبان، mondus ثم tion بالفرنسية وتعني الأولى العالم، وكذلك globalisation والتي تعني Global و(tion) suffix وتعني الأولى الشمولية، ويقصد بها لغويا، العالم أجمع، أو

[1] - حجاج قاسم، **العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية** (الجزائر:غرداية،2003م)، ص.263.

العالمية، ومن هنا جاء المصطلح العربي العولمة والكوكبة –والكونية والشمولية. كلها تعبر عن مدلول واحد.[2]

بينما المصطلح المذكور هو مصطلح مزدوج[3] يحمل بداخله التناقض فهو حركي فإذا كانت الأولى، تعني العالمية فان (tion– suffix) يعني عكس ذلك تماما أي التجزئة، أو تفكك، ومن هن فإن المصطلح يذهب من الشمولية إلى التفكك أي الأطراف. ويعبر الشق الأول الذي هو GLOBAL،على الطابع العالمي لشيء أما الثاني الذي يحمل الخصوصية أو التجزئة التي تكون العولمة عل أساس أن النظام الدولي يتكون من وحدات سياسية تواجه ظاهرة العولمة .

فالعولمة إذا اتجاه Tendancy، يريد المجتمع الدولي الوصول إليه أو يكون البعض قد وصلها وتعني من هذا الجانب التفاوت الذي حدث في العلاقات الدولية من خلال التداخل الدولي المبني على تزايد الاعتماد المتبادل ونهاية التركيز على عنصر الدولة كفاعل أساسي، والانتقال

[2] - عبد الكريم كيبش،"العولمة الدولة ومفهوم السيادة"في أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية، **الدولة الوطنية والتحولات الراهنة**(الجزائر:دار هومة،2003م)، ص.38.

[3] - **المكان نفسه**.

إلى مستوى أعلى من هذا إلى مستوى أعلى في التفاعلات الجديدة وكذلك الأشخاص الأخرى والمنظمات الدولية التي أصبحت تنافس الدولة القومية في سيادتها .

إن العلاقات الدولية أصبحت توصف بالشمولية خاصة بالنسبة للاقتصاد والتجارة الدولية وتحرك رؤوس الأموال.

إن مفهوم العولمة Mondialisation التي ترتكز على النطاق الجغرافي، ومعنى الإقليم أو ما يسمى بالبعد الفضائي المادي .

بينما كلمة Globalisation تعبر استراتجيا عن وجهة نظر جغرافية، اقتصادية للعالم ككل قابل لتنظيم من اجل الوصول إلى تكوين توجيهي شامل، أو بعبارة أخرى العالم كنسق وانطلاقا من هذا فان تعبير Globalisation هي أوسع وأشمل من تعبير Mondialisation بصفة عامة فان العولمة ترجع إلى اللفظة الانجليزية Globalisation التي عرفت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي المجال الاقتصادي بالتحديد.[1]

[1] - د.ثامر كامل الخرجي وياسر علي المشهد، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**(الأردن: دار مجدلاوي للنشر، 2004م)، ص ص.28-31.

يعد تعريف العولمة من الأمور المختلف كثيرا حولها، وحتى نتمكن من معرفة الظاهرة عدنا إلى ما ذكر حولها من مفاهيم.

التعريف الأول للعولمة باعتبارها مرحلة تاريخية، حيث اعتبرها البعض مرحلة تاريخية أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا.[2]

التعريف الثاني عولمة انتصار القيم الأمريكية ولا أدل على ذلك الباحث الأمريكي فوكوياما في كتابه(نهاية التاريخ) الذي عبر عن سقوط الاتحاد السوفيتي باعتباره انتصرا لرأسمالية.

التعريف الثالث الذي ينظر للعولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية وهذا التعريف ينطلق من وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مرتبطة من الظواهر الاقتصادية ، متجلية في الظواهر التالية الرأسمالية الليبرالية، الخوصصة، الدولة الحارسة.

التعريف الرابع العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية حيث اعتبرت العولمة شكل من أشكال النشاط تم فيه الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد الصناعة، ويعرفها كذلك البعض

[2] - محمد سعيد بن سهوابو زعرور، **ماهية العولمة،نشأتها، أهدافها، الخيار البديل**(الأردن:دار البيارق،1998م)،ص ص.13-14.

باعتبارها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإبداع التقني غير محدود، دون اعتبار الأنظمة والحضارات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العام.

كما تعرف أيضا باعتبارها القوى التي يمكن السيطرة عليها في الأسواق الدولية والشركات المتعددة العابرة للقارات والتي ليس لها ولاء لأي دولة قومية.

قد عرفت بأنها ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال درجة عالية من الكثافة والسرعة في انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية.

يعرف البعض العولمة باعتبارها الخيار أمام الشعوب التي تريدا لصدام الحضاري مع أمريكا وهذا للاختيار بين الترهيب أي اصطدام الحضارات أو الترغيب من خلال الانضمام إلي الحضارة الواحدة هو تماما كالتمييز بين الحرب والسلم.

كما تعرف العولمة أيضا ظاهرة العصر وسميته وان الوقوف في وجهها أو العزلة عنها إنما هو الخروج عن العصر، هو تخلف وراءه.

إن هناك من يعرف العولمة بأنها السيطرة المطلقة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القدرات العالمية بدون خسائر أوحروب وكان الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" في كتابه "انتصار بدون حرب" دعا إلى نشر القيم الأمريكية اذا ما أرادت أمريكا أن تصبح زعيمة العالم ، وفيم يلي نتعرض لتعريفات قدمها مفكرين غربيين وعرب للعولمة .

يقول مالكوم والتز: إنها المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع واحد. [1]

ويعرفها المفكر الفرنسي برترون وبادي هي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحوى التوحد في القواعد والأهداف، مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره. والمسار يعود إلى تاريخ طويل يبدو جديدا يفترض انه لاستطيع أية مجموعة ولا أي ارض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية. وفد أعوزت الاسكندر ونابليون الوسائل التقنية لتحقيق هذا الانجاز.

[1] - د.مازن غرابية،"العولمة وسيادة الدولة الوطنية" في أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية، **الدولة الوطنية والتحولات الراهنة**، مرجع سابق،ص.20.

إلا أن هذا المسار قفز تدريجيا في فجر القرن الحالي بواسطة الفتوحات الاستعمارية كما مهدت لهذه الحركية ثلاثة قرون من الاكتشافات والاتصالات المحتشمة بين الغرب والإمبراطوريات الشرقية.

ولم يتحقق هذا المسار إلا عندما استفاد من توسع المؤسسات بإنشاء الأمم المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية، والتي أعلنت عن إدارة العمل على إقامة نظام عالمي من خلا ل توحيد القواعد والممارسات وتقنين وتنظيم كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي والاقتصادي التي ينبغي تطورها وفي نفس الاتجاه تقريبا.[2]

يعرف(هارس مان مارشال وروبرت ريش العولمة بأنها هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن أيطار من رأسمالية حرية الأسواق، كذاك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما سيؤدي بالتالي إلى اختراق الحدود القومية وانحصار سيادة الدولة عن طريق الاستعمار غير مباشر لشركات الرأسمالية الضخمة المتخبطة أو عابرة القوميات التي تعد العنصر الأساسي لهذه الظاهرة .

[2] - حجاج. **مرجع سابق**، ص264.

ويرى(فاليت) أن العولمة عبارة عن مسلسل لتكثيف الأفراد والسلع والخدمات والرساميل والوسائل التقنية الحديثة وانتشارها لتشمل الكرة الأرضية بكاملها.[3]

هناك رؤية واسعة الانتشار تقدم بها عالم السياسة الامريكى (جيمس روسناو) حول العولمة فنجده يعبر عنها على أساس أنها تقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، اقتصاد سياسة ثقافة وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لعدة دول كما يؤكد روسناو أن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصنف كل هذه الأنشطة عملية صعبة ويرى انه حتى ولو تم تطوير هذا المفهوم المشكوك فيه فلن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع.

يعرف الدكتور(برهان غليون) العولمة بأنها ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلية للحضارة بتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا، إنها تعني حسبه الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية

[3] - الخزرجي، المشهداني، **مرجع سابق**، ص .21.

والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحد أو نازعا لتوحد. الذي يعني هنا التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العام والمجتمع البشري ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة متباينة.

وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل[1].

وتعرف المؤسسات الدولية العولمة مثل صندوق النقد الولي بأنها الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمتنامي لجميع بلدان العالم، والذي نتج عن تزايد حجم ونوع التعاقدات والصفقات العابرة الحدود، وللمواد والمنتجات والخدمات وتدفقت الدولية لرؤوس الأموال، في نفس الوقت التي يتم فيه الانتشار المتسارع والمضطرد بالوسائل التقنية الحديثة ومع ما تقدم فإننا نجد أن التعريفات التي قدمتها المنظمات والمؤسسات قد ركزت على الجانب الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الغربي المقدم لمفهوم العولمة ينطوي على الملاحظات التالية[2]:

[1] - حجاج، **مرجع سابق**، ص.264.

أ- أن هذه التعاريف تعكس الصفة السلمية أو البريئة للعولمة التي هي في الواقع العملي أكثر قسوة واستغلال لشعوب والمجتمعات، ليس النامية بل المتقدمة أيضا. والدليل على ذلك التظاهرات الواسعة التي شاهدتها الدول الغربية عن طريق مجتمعاتها وتنظيماتها الرافضة للعولمة .

ب-أن اغلب هذه التعاريف تميز الجانب الاقتصادي وتبرزه على جوانب أخرى في إطار هذه الظاهرة في حين أن هناك جوانب وأبعاد أخرى ذات صلة وثيقة بالظاهرة موضوع البحث .

ج- بعض هذه التعاريف تؤكد اضمحلال أو على الأقل تقليص دور سيادة الدولة واختفاء الحدود السياسية في العولمة وهذا هو فعلا ما تسعى إليه تلك الظاهرة.

أما ما يميز التعريفات العربية:

أ- أن اغلب هذه التعريفات اعتمدت بشكل أو بأخر على التعريفات لهذه الظاهرة وبالتالي لم تعبر هذه التعاريف عن المعنى الحقيقي الذي أفرزته ظاهرة العولمة على الصعيد العربي .

[2] - الخزرجي، المشهداني، **المرجع سابق**، ص ص.23-24.

ب- إن اغلب هذه التعاريف نجدها متأثرة بصورة كبيرة بالأفكار التي يطرحها الغرب وتلك نتيجة طبيعية بسبب التضخم الهائل والمتزايد وعبر مختلف وسائل الترويج لظاهرة موضوع الدراسة وذلك عن طريق المؤسسات الغربية وحتى العربية .

و مما سبق من التعاريف يمكن القول بان العولمة هي استحداث نظام عالمي جديد يكون أحادي القطب ويدور في فلكه العالم ويسيطر عليه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعسكريا، وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية فيه الدور القيادي والموجه والمهيمن .السؤال المطروح: عولمة مادا؟

المطلب الثاني: نشأة وتطور العولمة.

إذا كانت العولمة واقع، كيف نشأت ؟ وهل لها مرجعية تاريخية ؟، وبهذا على الرغم من وجاهة الآراء التي ترجع العولمة إلى الأزمنة التاريخية البعيدة، إلا أن أهم ما يميز العولمة في عالم اليوم هو التطور التكنولوجي على مدى سنوات القرن العشرين ولعب دور بارز في تسهيل التشابك والتفاعل العالمي الذي يعتبر بدوره أهم سمات العولمة الحديثة.

مما يجعل المشابهة مابين العولمة الحديثة والتفاعلات العالمية في قرون سابقة تفتقد إلى الكثير من عناصر المشابهة والمقارنة. وعلى هذا الأساس يمكن الرجوع إلى عدد من الظواهر التي نشأت وتطورت خلال سنوات خلال سنوات القرن العشرين من مختلف مجلات الحياة [2]من سياسية واقتصادية وثقافة، واتصال.

قد كانت هذه الظواهر بمثابة الجذور التي نبتت منها العولمة الحديثة، فقد شهد النصف الأول من القرن العشريين حربين عالميتان كانت في كل مرة تبدأ من أوربا ثم شملت معظم أرجاء المعمورة بشكل أو بأخر وترتب على تلك الحروب العالية التي استمرت سنوات طويلة.

[2] - الخزرجي، المشهداني، **مرجع سابق**، ص ص، 17-20.

وكذا نشوء منظمتين عالمتين تضع قواعد عامة بهدف تنظيم سلوك الدول للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتجنب ويلات الحروب: هما عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة.

طوال النصف الثاني من القرن العشرين خلا ل سنوات الحرب الباردة انقسم العالم إلى معسكرين الأول تقوده الولايات المتحدة وحلفاءه الغربيين اللذين تبنوا مبادئ الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق من ناحية والثانية يقوده الاتحاد السوفيتي سابقا الذين تبنو مبادئ الاشتراكية وحكم الحزب الواحد والملكية العامة لأدوات الإنتاج.

وقد انقسم العالم في معظمه في ذلك الوقت إلى مناطق لنفوذ والولاء للقوتين العظمتين بحيث كانت كل قوة تتدخل لحماية أتباعها ومناطق نفوذها في مواجهة أي تهديد محتمل من الطرف الأخر فقد شهد العالم في ذلك الوقت فعليا درجة عالية من العولمة السياسية، ولكن في ظل انقسام سياسي وعقائدي بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي بالرغم من عدم ظهور وتداول مصطلح العولمة آنذاك .

هذه التطورات السياسية أدت إلى بلورت قواعد عامة لسلوك الدولي المتمثلة في قواعد القانون الدولي العام وآداة تنفيذها هي الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات التابعة لها بالإضافة إلى انقسام معظم أجزاء العالم بين نمطين متناقضين من الفكر والموقف السياسي، والتنظيم الاجتماعي هما الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي ولذالك ظهرت تسمية دول الجنوب باسم العالم الثالث وهو ذلك العالم الذي لا ينتمي بشكل مباشر جغرافيا وسياسيا إلى الغرب والشرق.

في مجال الاقتصاد[1] نشأت في سنوات القرن العشرين المؤسسات الاقتصادية للتعبير عن ظاهرة آخذة في الانتشار في العقود الأخيرة من القرن الماضي وهي ظاهرة اتساع مجال أو فضاء الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية اجمعها، وينظر إلى هذه الظاهرة بوصفها من مميزات المرحلة الراهنة من تطورات الرأسمالية التي اتسمت بتطور عمليات تصدير رؤوس الأموال وتنامي دور الشركات الكبرى والمؤسسات الدولية.

يذهب البعض إلى القول بأن جذور العولمة ترجع إلى مشروع مارشال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية والتي نتج عنه ظهور "بريتون وودر" والتي تأسس بموجبها صندوق النقد

[1] - **المكان نفسه**.

الدولي والبنك الدوليين لتحقيق الاستقرار المالي إضافة إلى إنشاء الاتفاقية العامة لتعرفه والتجارة عام 1948 وما سميت لاحقا باتفاقية القات، هذا بالنسبة للمرحلة الأولى ، أما المرحلة الثانية لنشأة العولمة في عقد الخمسينات من القرن الماضي حيث تزايدت التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة و الاتحادات الجمركية وتحرير حركة التجارة العالمية في حين تمثلت المرحلة الثالثة بانهيار الاتحاد السوفيتي وتحول بعض جمهورياته إلى اقتصاد السوق، وشهدت هذه المرحلة إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، حيث وصل عدد الدول المنظمة إليها 138دولة في عام 2001.

وهناك رأي يقول أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حسبما يأتي[2] :

المرحلة الأولى: مثلت المرحلة تدويل التجارة الدولية.

المرحلة الثانية: مثلت تدويل الأنشطة المالية والتي بدأت في التسعينات من القرن الماضي.

المرحلة الثالثة: فقد مثلت نشوء العولمة كظاهرة عالمية وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي .

[2] - **المكان نفسه.**

هناك من يرى أن العولمة، هي أعلى مراحل الامبريالية، وهي نتاج تطور النظام الرأسمالي والذي تمثل العولمة أعلى مراحل اليوم، فهذه الظاهرة برزت نتيجة التطورات العلمية والتقنية وكذلك التطورات في المجلات الاقتصادية والمالية والسياسية ....الخ.

وقد ذهب البعض إلى القول بأن العولمة برزت مع الحداثة، لذلك فقد أقترح "رونالد روبرتسون"جدولا زمنيا يمثل الجذور أو المراحل الزمنية للعولمة ،يتضمن الجدول خمسة مراحل :

المرحلة الأولى: بدأت منذ بدايات القرن الخامس عشرة متزامنة مع توسع سيطرة الكنيسة وبروز مجموعة النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم والبشرية.

المرحلة الثانية: بدأت في منتصف القرن الثامن عش، وقد شهدت هذه المرحلة انتعاشا واضحا وغير مسبوقة لمفهوم العلاقات الدولية والتركيز على الأبعاد القانونية لهذه العلاقات.

المرحلة الثالثة:هي مرحلة الانطلاق.والتي امتدت من القرن التاسع وحتى العقد الثاني من القرن العشرين.وقد شهدت بروز الاتجاهات الكونية التي تعتمد وسائل الاتصال والمواصلات.

المرحلة الرابعة: والتي امتدت إلى بداية السبعينات من هذا القرن والتي شهدت تطور شبكات الاتصالات، والاهتمام العالمي بحقوق الإنسان والمجتمع المدني بالمشاكل العالمية.

المرحلة الخامسة: وهي المرحلة التي امتدت منذ السبعينات من القرن الماضي إلى الوقت الحاضر ،حيث تزايد التوجه للعولمة ،خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وإضافة إلى المنظمات الدولية من اجل إدارة القضايا العالمية.

وهناك من صاغ نموذجا لمراحل نشأة وتطور العولمة. ويتضمن المراحل التالية [1]:

المحلة الجنينية –مرحلة انشوء –مرحلة الانطلاق –مرحلة الصراع من أجل الهيمنة –مرحلة عدم اليقين).وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن مراحل العولمة مرت بالمراحل التالية:

1- المرحلة الإقليمية (العولمة الضيقة):ولعل البداية الأولى لهذه المرحلة تمتد من القرن الخامس عشر (النهضة الأوربية) وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي.حيث انتشر نموذج الحياة الرأسمالية في مجموع الدول، في بادئ الأمر (العالم الحر)،ومن ثم تنامي النظام أو الفكر

[1] - المكان نفسه.

الرأسمالي لسنوات عدة بقيادة الاتحاد السوفيتي والذي تمكن من نشر الإيديولوجية في العديد و منها بعض الدول النامية وبعض الدول العربية .

2-المرحلة العالمي: حيث تمثلت بداية هذه المرحلة بانهيار الاتحاد السوفيتي واضمحلال الإيديولوجية الشيوعية في العديد من دول العالم مما أدى إلى زيادة في الترويج بالنظام أو الفكر الرأسمالي واعتباره نموذجا منتصرا من وجهة نظر الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة عده النموذج النهائي.

المبحث الثاني: مجالية التحولات الدولية وميكانيزمات العولمة.

المطلب الأول: الحدود المجالية التحولات الدولية الراهنة.

المقصود بعملية التحول تلك التغيرات التي تصاحب عملية انتقال الأوضاع والأبنية والعلاقات والتفاعلات والقيم والتصورات والأفكار والاهتمامات والتفضيلات، ودلك على المستويات الفردية والجماعية والمجتمعية، وعلى ،وعلى مستوى الدول والنسق الدول،انتقال من حال إلى حال مغاير في النوع والكم[1]. هده المستجدات تظهر في:

1- **بروز ثورة علمية وتكنولوجية ضخمة في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال**،هناك علاقة وثيقة بين العولمة والتكنولوجية في إطارها الحالي وهدا ما يترتب عليه خمس معطيات [2]:

- لم يكن للعولمة أن تتكسر وتتجذر قلبا وقالبا؛ وعلى قاعدة عالمية لولا توفر أدوات ووسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

- لم يكن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال أن تنتشر ويتسع فضاءها،وتفتح لها الأسواق والبيوت أيضا لولا تشدد وتكثيف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية والبشرية التي ميزت مرحلة العولمة .

[1] - محمد شلبي،"الامن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة" في أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية، **الدولة الوطنية والتحولات الراهنة**، مرجع سابق، ص ص.151-2.

[2] - يحي اليحياوي، العولمة اية عولمة، (المغرب،الدار البيضاء: إفريقيا الشرق،1999)، ص ص 66-7.

– بقدر ما تتكرس قيم العولمة وتتعمم، بقدر ما تتعولم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتنتشر. ان ظاهرة العولمة لم يكن لها أن تنشا أو تنتشر خطابا وفعلا لولا ارتكازها على أرضية ميزتها الأساسية شدة التدخلات الاقتصادية والمالية وشمولية ممارسة الشركات الكوكبية والمؤسسات الدولية .

– المعطى الخامس مفاده ان تمرير الخطابين والممارستين (خطاب وممارسة العولمة في علاقتهما بالتكنولوجية) تزامن أيضا وانبعاث خطاب ثالث جعل من التنافسية والمرونة واللاتيقن ثالوث مقدس لابد يل عنه لاقتحام عصر العولمة .

وقد جاء في كتابه "السلطة الجديدة "الصادر في مطلع التسعينات (لالفين توفلر) إن الموجة الثالثة (الحضارة الصناعية الثالثة التي تلت الحضارتين الزراعية والصناعية الأولى) تبنى على معيار (العولمة)، أي التقنيات الاتصالية الجديدة التي غيرت جذريا طبيعة المجتمعات الحديثة[3].

فهدا الواقع يتميز بالابتكارات المتنوعة في نوافل المعرفة والمعلومات سواء تعلق الأمر بالألياف الضوئية القادرة على معالجة المعلومات وتخزينها واستردادها عند الاقتضاء.أو توصيل

[3] - د.ولد أباه السيد،**اتجاهات العولمة اشكالية الالفية الجدي**دة، (المغرب:المركز الثقافي العربي،2001)، ص07.

المعلومات والخدمات الفوري إلى أنحاء العالم وبسرعة مذهلة وتطوير الأجهزة الالكترونية والحسابات والبريد الالكتروني والانترنيت لقد غدت تكنولوجيا المعلومات مصدرا مهما للإفراد والمجتمعات والدول للارتباط بعدد ضخم من الوسائل بدء ا من الكابلات أو الألياف الضوئية والقنوات التلفزيونية عبر محطات أرضية أو فضائية إلى أجهزة الكمبيوتر والبريد الالكتروني وشبكات الانترنيت ، لقد ساهم كل ذلك في تحويل البيانات والمعلومات إلى سلع وخدمات مدرة للإرباح خيالية .

هذه الثورة العلمية التكنولوجية اختصرت الزمان والمكان بتعجيلها لحركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والمعلومات.

وجعلت عالمنا أكثر اندماجا وحولته إلى قرية كونية أو مجتمع القرية الكوكبية الذي يقصد به مجتمع الثقافة والحميمة و التواصل والاتصال بفضل التكنولوجيا المتوفرة، وبالتالي فهو حسب هذا الطرح مجتمع عادل ومتساوي.[1]

[1] - المرجع نفسه، ص ص.125- 6.

ومادام بإمكان كل فرد من المجتمع أن يلتحق بالشبكات وبنوك المعطيات وبنظام التعلم عن بعد، والتطبيب عن بعد والتبادل الثقافي عن بعد، وان يدخل في علاقات حميمة مع كل أفراد المجتمع وما إلى ذلك فلا عجب إذا أن تعتبر هذه الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات هي مصدر القوة المولدة والحركة لعملية التحولات التي نحيها.

2- **التحولات الاقتصادية:** صاحبت الثورة العلمية والتكنولوجية تحولات اقتصادية تمثلت في التكتلات الاقتصادية كبيرة تميزت بدرجة عالية من كثافة الاعتماد التبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والدعوة إلى حرية التجارة وفتح الأسواق.لقد أصبح النظام الاقتصادي العالمي نظام واحدا يحكمه قواعد عالية مشتركة هي قواعد الاقتصاد الرأسمالي اللبرالي وتسيطر عليه المؤسسات المالية معدودة أو شركات عالمية لها تأثيرات قوية على كل الاقتصاديات العالمية.

لقد برز تقسيم عمل عالمي جديد للاقتصاد العالمي متحررة من السيطرة التقليدية .وتدخلها في نشاطاته، وبرزت الشركات ت العالمية المتعددة الجنسية لسلب الريادة من الدول لينتقل مركز

الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي ، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية .

وتمثل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات وحرية انتقال البضائع مطلبا ملحا من مطلب المنظمة العالمية لتجارة وغدت الأسواق المالية العالمية قوة اكبر من قوة الدول وأصبحت أموال المصارف وصناديق الاستثمار وشركات التأمين تربط دول العالم يبعضها البعض، أكثر مما تفعله التكنولوجية[1].

لقد صار عدم تدخل الدولة مع حرية التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال ، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، أسلحة إستراتجية في ترسانة مؤسسات ومنظمات دولية التي تسيرها الحكومات صاحبة الصولة العالمية كما هو الشأن بالنسبة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

[1] - -عبد الحق عبد الله، **"العولمة:جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"**،عالم الفكر،المجلد28،العدد2،أكتوبر-ديسمبر1999م،ص ص39-91.

وكل ذلك وجد سنده في سياسة الحكومات الرأسمالية وبرلماناتها،فهي التي وقعت الاتفاقات، وسنت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز التي ظلت لوقت طويل تقف في وجه تنقل رؤوس الأموال والسلع بين الدول[1]

وهكذا أصبحت هذه المؤسسات أدوات تستغلها الحكومات من اجل تحرير رأسمال و إخضاع كل شيء لقانون العرض و الطلب ،سواء تعلق بالملاحة الجوية أو الاتصالات عالية التقنية أو بالمصارف وشركات التأمين أو بعالم التكنولوجيا وحتى القوة العاملة .

ومن سمات هذه المرحلة، انتقال الاقتصاد من طابعه القطري أو الوطني ليتخذ نمطا كونيا شموليا غازيا بقاع العالم، ناشرا قيمه ومنطقه في مستويات كانت محرمة بفعل السياسة المنتهجة أو الإيديولوجية المتبعة . وهكذا تراجع كل ما هو وطني.

انه تحول استراتيجي يزيح الحدود، وتحول اقتصادي حيث تتداخل العمليات المالية والتجارية وتتنقل البضائع بحرية، وتحول في مجال الاتصال والمعلومات حيث تخترق الفضائيات الحدود،ر وتعولم المعرفة وأنماط السلوك.

[1] - هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة:عدنان عباس علي:(الكويت: عالم المعرفة،العدد238، اكتوبر1998م)، ص ص34- 5.

كما أن انتشار اقتصاد السوق واكتساحه لمواقع كانت مقفلة غدا جليا . فالاتحاد السوفيتي وأوربا الوسطى والشرقية وحتى الصين وبلدان العالم الثالث التي كانت تقاوم التحولات اللبرالية وجد نفسها تدعو إلى الانفتاح وتسن القوانين كذلك وتروج للاستثمارات الأجنبية وترافع من اجل الانضمام إلى المؤسسات المالية وكذلك التجارية.[1]

3- التحولات السياسية: شهد العالم تحولا ت سياسية كبيرة مع مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث انهار الاتحاد السوفيتي الذي ظل لعقود عدة إمبراطورية جغرافية سياسية وعسكرية. وانهارت معه الشيوعية وتحولت النظم الشيوعية والاشتراكية في أوروبا الشرقية إلى الليبرالية والتعددية .وتخلت عن الحزب الواحد وتوحدت قبل ذالك ألمانيا ،وخلصت من جدار برلين المشئوم وبرزت دول جديدة مستقلة عن الاتحاد السوفيتي .

وواكب كل ذلك موجة من الدعوة إلى الديمقراطية والإقليمية، والاقتصاد الحر وبرز دور المنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية والمحلية. وأصبح الحديث عن المجتمع المدني ومهامه ووظائفه وعلاقاته بالحكومات ..وازداد الاهتمام بالفاعلين الدوليين من غير الدول وبدا

[1] - يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة، **مرجع سابق**، ص ص.24-36.

التشكيك في مصداقية الدولة وقدرتها، والخصائص التي تتمنع بها من سيادة وامن وطني ، وسيطرة رقعتها نظرا للاختراقات التكنولوجية والإعلامية والاقتصادية حيث صولة الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية والتجارية العالمية. فلم تعد لدولة حدود آمنة ولا سيادة مطلقة على جغرافيتها وثرواتها.

وتزداد هذه الوضعية سوءا في الدول النامية وواكب هذا الوضع بروز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية، التي أصبحت تدعو إلى نظام دولي جديد يبنى على التسوية السلمية للمنازعات. والتضامن في وجه العدوان وتخفيف ترسانة السلاح واعتماد العمل المشترك بين الأمم، ولكنه نظام دولي جديد في آليات عمله وقواعد إدارته وفقا لرؤية الأمريكية أولا وحلفاءها الأوروبيين ثانيا.

3- **المظاهر الثقافية:** العولمة الثقافية تؤدي إلى زيادة المساحة المشتركة بين الثقافات في كل أنحاء العالم، وخلق ثقافة جديدة منفتحة على كافة الآراء والاتجاهات والتطورات العالمية بعبارة أخرى تهدف ثقافة العولمة إلى بناء مجتمع إنسان واحد.

العولمة الثقافية كما نعيشها اليوم هي وليدة التطورين أساسين: الأول التطور السياسي الذي اجتاح العالم في نهاية القرن العشرين وهو انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها والاتحاد السوفيتي وحلفائه،.والثاني هو التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال العالمية والبث الإعلامي الفضائي .

فهناك حركة عالمية تدعو إلى صياغة مواثيق أخلاقية تعتمد على مبادئ الأديان السماوية والتراث الأخلاقي للإنسانية، والثقافة المعاصرة وأساسها قيم الديمقراطي الإنسان. .فهناك وعي جديد الذي ينتشر تدريجيا بين البشر وهذا بغرض إعطاء الأهمية القصوى لقيم ثقافية محددة.

المطلب الثاني: ميكانيزمات ومؤسسات العولمة.

إن المؤسسات بشكل عام قد تكون هيئة محددة لها مقر وعدد من الأعضاء ومسؤوليات محددة، وقواعد للعمل واتخذ القرار وشروط محددة لقبول العضوية وقد تكون عبارة عن مجرد عدد مكتوب أو غير مكتوب من القواعد التي تنظم التفاعل فيما بين عدد من الإطراف فأي من مجالات الحياة .والعولمة تجسدها أساسا مجموعة من المؤسسات أهمها:

1- منظمة التجارة العالمية :

الاتفاقية العامة لتعرفه والتجارة مختصرها Gattالجات عبارة عن تنظيم دولي يسعى إلى تطوير التجارة بين أعضاءه عن طريق عقد لقاءات منتظمة يتم فيها عقد لقاءات منتظمة يتم فيها مناقشة الاختلاف والاتفاق المتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية وأي عقبات تجارية أخرى . ومن انجازات الجات إقرارها لنظام عام للمفاضلة تعطي بموجبه الدول المتقدمة مزايا لدول النامية التي تطالب برفع القيود الجمركية على صادراتها من المواد الأولية [1].

تعتبر اتفاقية الجات ،هي معاهدة دولية تهدف إلى تنظيم التبادل التجاري بين الدول الموقعة عليها . هي قلب العولمة الاقتصادية منذ نشأتها قبل خمسين عام .

وكلمة ألغات هي الأحرف الانجليزية الأولى لاتفاقية العامة لتجارة والتعريفة الجمركية ففي عام 1947 عملت الولايات المتحدة على التحضير لمؤتمر لاحقا في جنيف ليؤسس لقيام منظمة التجارة العالمية، وحضر المؤتمر ممثلي 23دولة برعاية الولايات المتحدة، وتم بالفعل التصديق على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي تعرف باختصار باسمGatt وتقوم الفكرة الأساسية للاتفاقية على إزالة الحواجز الجمركية أمام تبادل السلع والخدمات فيما بين الدول.

وقد جاءت قواعد الجات لتضع حدا لهذه السياسات التي تستخدمها الدول بهدف تتميز اعن السلع المستوردة، بحيث المنافسة في الأسواق العالمية منافسة حرة تحكمها الجودة الأعلى السعر الأنسب وتقوم اتفاقية الجات على عدة مبادئ رأسية تنظم التبادل التجاري بين أعضائها ومن أهمها:

[1] -د.حازم الببلاوي،**"النظام الاقتصادي الدولي"**،(الكويت: المعرفة،العدد261 ،2000م)، ص 54.

– مبدأ الدولة الأولى برعاية .بمعنى أن أي دولة عضو في الجات ا كانت تمنح أي دولة أخرى بعض المزايا، والمعاملة التفضيلية في مبادلاتها الاقتصادية .يجب أن تعمم تلك المميزات وتمنحها لكل الدول الأعضاء .ما لم تكن المزايا الممنوحة لدول تربطها اتفاقية تجارة حرة مع الدول المانحة.

– مبدأ عدم التمييز .بمعنى المساواة في المعاملة التجارية بين كل الدول الأعضاء فالجات ،وعدم فرض قيوم أو رسوم انتقائية ضد أي دولة عضو.

– مبد ا المعاملة العادلة، بمعنى الامتناع عن دعم السلع الوطنية عن طريق تخفيض الضرائب مثلا لتتمكن من تقديم المنتجات بأسعار أفضل من المنتجات المستوردة.

– الامتناع اعن إغراق الدول الأخرى بالمنتجات الرخيصة بشكل غير طبيعي، بمعنى امتناع الدول عن صادراتها وطرح منتجاتها في الأسواق العالمية بأسعار تقل كثيرا عن أسعار طرحها في الأسواق المحلية.

وقد تلى الاتفاقية الرئيسية للجات جولة طويلة من المفاوضات بين الدول الأعضاء تصل الجولة منها إلى عدة سنوات ،وتحاول كل دولة أو مجموعة من الدول أن تشترك في نفس المصالح ان تضع القواعد التجارية التي تخدم مصالحها أو تحرير التجارة في المجالات التي تتمتع فيها بميزات اكبر وقدر اكبر على منافسة غيرها من الدول والمنتجين لتلك السلعة ،حتى تستطيع جني أرباح بيع المنتجات في الأسواق العالمية .

في مؤتمر مراكش 1994 أقرت المواثيق النهائية لأخر جولة من مفاوضات الجات التي كانت معروفة بجولة أورجواي واعتمدت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية .وفي يناير 1995 تحولت الجات إلى المنظمة التجارة العالمية لتصبح المؤسسة المسئولة عن إدارة والإشراف على تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة بين الدول .والتي تعطي حوالي 90%من إجمالي حجم المعاملات التجارية العالمية باستثناء قطاع النفط والغاز الذي لم تغطيه اتفاقية الجات .

يمكن تلخيص الملامح العامة لاتفاقية جولة الارغواي لتحرير التجارة العالمية في النقاط التالية[1]:

1- توسيع نطاق السلع التي تشملها اتفاقات الغات.

2- ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية.

3- إدخال معظم المعطاءات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجاري إلى القوائم التي تنطبق عليها اتفاقات تحرير التجارة العالمية وفتح أبواب العقود الحكومية للمنافسة.

4- خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع ة، وإخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في إطار ألغات.

5- تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيدا لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي.

[1] - ثناء فؤاد عبد الله، "قضايا العولمة بين القبول والرفض"، **المتقبل العربي**،العدد.256(جوان،2000م)، ص92.

قد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية 117 دولة عند التوقيع على الوثيقة النهائية لمفاوضات جولة أورجواي في 15 ابريل 1994في مراكش منها 87 دولة نامية .ويتخذ القرار في منظمة التجارة العالمية وفقا لقاعدة ديمقراطية ،وهي أن لكل دولة صوت واحد ،على خلاف المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى .التي تتمتع فيها الدول بأوزان تصويتية، وبالتالي يمكن للدول النامية أن تتعاون لفرض القواعد التي تحمي مصالحها في مفاوضات تحرير التجارة العالمية عن طريق اغلب الأصوات .

كما توزع الدول داخل المنظمة إلى أربع مجمعات.

الأولى: الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها.

الثانية: دول الاتحاد الأوروبي.

الثالث: الدول الناهضة.

الرابعة:الدول الفقيرة.

إن المنظمة بهذا الوضع تصبح بمثابة سلطة مدنية من إنتاج الدول الصناعية الكبرى مهمتها عولمة وتطبيق إيديولوجية واضحة على مجموع المعمورة هي :حرية التجارة كمقياس يعلو فوق كل الاعتبارات،الثقافية أو البيئية.[2]

شاع عن المنظمة أخطاء تحسب عليها نذكر منها[3]:

[2] - د. عمار جفال،"قوى ومؤسسات العولمة"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية**،العدد الأول(شتاء2001- 2002م)، ص168

[3] - منظمة التجارة العالمية،"سبعة أخطاء شائعة عن منظمة التجارة العالمية"، في العولمة الطوفان أم الإنقاذ .الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية،**مرجع سابق**، ص ص.413-418.

1- تقوم المنظمة بإملاء سياسات الحكومة وخططها.

2- المنظمة مؤيدة للتجارة الحرة مهما كان الثمن.

3- في المنظمة تحتل المصالح التجارية أعلى المراتب من حماية البيئة.

4- تقوم المنظمة بإلزام الحكومات في قضايا معينة مثل الأمن الغذائي والصحة والأمن البشري، تكوين المصالح التجارية هي الطاغية مرة أخرى.

5- لا تهتم المنظمة بالمصالح التجارية، وهذا يبقي التنمية في المرتبة الثانية.

6- تقوم المنظمة بتدمير فرص العمل وبتوسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

7- منظمة التجارة العالمية منظمة لا ديمقراطية.

2- صندوق النقد الدولي:

تأسس هذا الصندوق سنة1944جهاز متخصص تابع للأمم المتحدة يهدف لدعم وتقوية التعاون الدولي بين الدول في المجال النقدي والمالي .

ان السياسة النقدية قبل عام 1944كانت من صميم اختصاص الدول ذات السيادة وبالتالي فإن تأسيس صندوق النقد الدولي عام 1944 أدى إلى الانتقال من مرحلة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية إلى مرحلة النظام النقدي الدولي وإقراره.

الصندوق هو عبارة عن رصيد من العملات تقدمها الدول الأعضاء كافة كل بحسب حصته المحددة التي يجب تقديمها للصندوق بنسبة الريع الذهبي والباقي بالعملة الخاصة للدول

العضوة ومن الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء التي تستعمل موارده ما يلي:[1]

– تحديد الأسعار بناءا على قوة الطلب والعرض، وبالتالي عدم فرض أي أسعار من قبل الدولة على نظام الأسعار السائدة.

– رفع معدل الضرائب لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .

– خفض نفقات الدولة ،لا سيما النفقات العسكرية .

– خذ بمبدأ حرية التجارة والتنافس التجاري .

– رفع أسعار النفط المستهلك محليا.

– رفع الدعم عن السلع الأساسية.

مما يلاحظ أن وصفات الصندوق الدولي جلبت البؤس والشقاء لجماهير العالم الثالث.

تمثل مخططات استقرار الاقتصاد الكلي وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي أداة قوية وفعالة لإعادة تشكيل الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية للملايين من البشر.ذلك لان إعادة الهيكلة قد أدت في أغلب الحالات إلى تقليص المداخيل الحقيقية وتدعيم نظام التصدير القائم على اليد العاملة وبالتالي فهي ذات اثر مباشر في عولمة ظاهرة الفقر.

[1] -د.حسين فريحه،"العولمة والهيمنة الأمريكية" في أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية، الدولة الوطنية والتحولات الراهنة، **مرجع سابق**، ص ص.522-3.

وتطبق سياسة الصندوق المتمثلة في خطط التقشف المالي وفتح الحدود وعمليات الخصخصة في أكثر من 70 دولة مدانة في العالم الثالث وشرق أوروبا .وتطبيقا لهذه الإجراءات فقدت هذه الدول السيادة الاقتصادية وسلطة الرقابة عل السياسة الجبائية والمالية، وأجبرت على إعادة تنظيم البنوك المركزية ووزارات المالية وتخلت على مؤسسات عمومية هامة.

بمعنى وجدت نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية ليست مسئولة أمام المجتمع المدني والمواطنين بصفة عامة ومكونة من المؤسسات الدولية وموظفيها.

3- البنك الدولي:

يركز على أن العولمة عملية لا مفر منها وان التكيف مع هذا النشاط ممكن لدول العالم الثالث، يوجد المقر الرئيسي للبك في واشنطن وتتمتع أمريكا وبقية الدول الرأسمالية عموما بقوة تصوتية مهيمنة، تجعلها قادرة على وضع وتنفيذ السياسات التي تتماشى ومصالحها .

كما تهيمن الولايات المتحدة علي سياسة البنك وتفرض شروطا قاسية على أي قروض تطلبها الدول النامية، وعجز الكثير منها عن دفع خدمات الدين.

ساعد تطبيق برامج إعادة الهيكلة على عولمة السياسات الاقتصادية الكلية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الولي ،اللذين يعملان كما هو معروف بالتنسيق مع المصالح القوية لنادي باريس ولندن ومجموعة السبعة.ويقوم هذا الشكل الجديد من الهيمنة الذي يمكن تسميته باستعمار السوق، بتطويع وإخضاع شعوب وحكومات إلى اللعبة المغفلة لتفاعلات

هذه السوق، وهي وضعية لم يعرف التاريخ لها مثيلا.مما يدفع إلى التساؤل بشدة حول مصير هذا النظام.

في نهاية هذا القرن وصل تعداد المعمورة الى6 مليار نسمة[1]، يعيش منهم 5 مليار في دول فقيرة ، في الوقت الذي تتوفر الدول الغنية أي 15% من السكان على 80% من الدخل العالمي، فأن 56% من البشرية تعيش في دول فقيرة جدا، وان3 مليار من البشر يحصلون على 5% من الخل الجمالي أي اقل من الدخل القومي لفرنسا.بل أن نصيب إفريقيا(450 مليون نسمة)لا يتعدى1% من الدخل الإجمالي العالمي، أي ما يعادل نصف دخل ولاية التكساس.

4- الشركات المتعددة الجنسية:

هي شركات متعددة الجنسيات لان رأس مالها يكون في الغالب مملوكا لإفراد ينتمون إلى دول وجنسيات مختلفة، كما أن نشاطها يتخطى الحدود الجغرافية، بدأت تفتح بعض فروعها لصناعاتها وتنقل بعض أجزائها إلى الدول النامية.[2]

تقوم بتقسيم صناعة المنتوج النهائي إلى عدة عناصر يتم إنتاجها في الدول التي تتوفر فيها أكفء ظروف الإنتاج، بحيث تعتبر العالم مصنع واحد، وسوق واحدة واسعة، كما تستعين هذه الشركات العالمية بالكفاءات اللازمة من مختلف الجنسيات.وتعتمد في تمويل نشاطاتها على المدخرات العالمية في البنوك العالمية.

[1] -د.جفال، **مرجع سابق**، ص. 169.
[2] - د. محمد السيد سعيد، **"الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية"**، (الكويت: المعرفة، العدد107نوفمبر، 1986م)، ص ص،09-10.

قد تضاعفت قوة وحجم مبيعات الشركات العالمية في العشرين سنة الأخيرة، حتى بلغ حجم مبيعاتها السنوية مئات البلايين من الدولارات وتفوق القوة المالية لبعض هذه الشركات القوة الاقتصادية لبعض الدول.

هذه الشركات العالمية أصبحت تتمتع بمكانة في التجارة الدولية وأحيانا تفوق مكانة الدول، فهي مسئولة الآن عن أكثر من 65% من التجارة الدولية .وتسيطر هذه الشركات العالمية على33% من أصول الإنتاج العالميةوعلى75% من الإمكانات العالمية المخصصة للبحث والتطوير في المجلات المدنية.

لم يعد الإنفاق على التطوير العلمي حكرا على الحكومات، وإنما فرضت المنافسة بين الشركات الكبرى ،لذا عمدت إلى تحسين إنتاجها وفق طلبات السوق.وتقوم الشركات بتوظيف ملايين الموظفين بشكل مباشر عبر فروعها في العالم .

كما ظهر بعد جديد للتفاعلات العالمية في مجال المال والأعمال ويتمثل في وحدة الأسواق المالية والدولية والتأثير المتبادل بين البورصات العالمية ففي بناية واحدة في نيويورك يقوم نظام الكتروني يمكن أن يحرك مئات المليارات من الدولارات حول العالم يوميا.

اذا هناك صعود قوي لشركات الكبرى في الصناعة والخدمات والمالية نحى توحيد المجال العالمي ويعيد النظر بقوة في دور الدولة ،في الوقت الذي تندفع الشركات نحو إحراز مكانة كونية

ونحكم سيطرتها على المواد والبيئة دون أية رقابة من طرف المواطنين، تنحصر وظائف الدولة تدريجيا في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي البسيط أو المحلي.

هو واقع فيه يتم الانتقال من الدولة– الشركة إلى الشركة–الدولة، يقدم المحللون نموذج شركة دايو الكورية كتجسيد واضح لهذا التطور ، حيث ا تمثل وحدها أربعة أخماس الناتج الكوري الخام.

بدون إبداع أشكال جديدة للتمثيل السياسي فإن التوجه يتسارع نحو عودة الاستبداد لكن هذه المرة ليس باسم الحقوق الإلهية أو التاريخية أو الدينية أو الملكية، بل باختصار، باسم السوق.

تشكل ظاهرة الاندماج والتمركز– طبقا لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية –إحدى المميزات الرئيسية لنهاية القرن العشرين، وقد تطورت ظاهرة الاقتصاد التعدد الجنسيات ، بسرعة مذهلة في العقود الأخيرة بضعة شركات في السبعينات إلى ما يفوق ال40 ألف شركة متعددة الجنسية (بفروع تبلغ 170) تهمين بشدة على الاقتصاد العالمي لدرجة انه من بين الاقتصاديات الـ2000 المصنفة في الطليعة فان أكثر من نصف ليست دول بل شركات.

كما ينحصر هذا التمركز جغرافيا أيضا في مجموعة من الدول، الخمسة الأكثر تقدما (الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) 172 شركة من بين ال200شركة المرتبة ضمن اكبر الشركات المتعددة الجنسيات، ولم يكن لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي أي اثر على الطبيعة التوسعية لهذه الشركات، إذ تزايدت مبيعاتها مابين 1982 و1992 من

3000 مليار دولار في الإنتاج الإجمالي العالمي من 24 % الى26%.مما يشير إلى حجم الفوارق الاقتصادية بين الدول.

يمتد هذا التمركز لرأس المال إلى مابين هذه الشركات أيضا، حيث تستأثر 10 شركات بأكثر من ثلث الوائد السنوية لمجموع ال200 شركة، في هذا الإطار، باستثناء الوجود المتواضع لكوريا الجنوبية والبرازيل والطموحات المتواصلة للصين تتميز دول العالم الثالث بالغياب التام عن هذا الترتيب، ويرجع العديد من الاقتصاديين أسباب هذه التحولات العميقة الشركات :

– تفكك الاقتصاديات الاشتراكية في أوروبا الشرقية والصين وفيتنام،أي وصول الشركات المتعددة الجنسيات ولأول مرة إلى مجموع السوق العالمية .

– إخضاع قطاعات اقتصادية عمومية إستراتجية ، كانت تشكل أساس القوة العمومية ، إلى ميكانزمات السوق وموجات الخصخصة مع العمل في نفس الوقت على إضعاف الحركة العمالية ولا سيما أهم مكتسبات هذه الحركة (دولة الرفاه).

على مستوى أخر، تجدر الإشارة إلى أن مسار التمركز والاندماج الاقتصادي والمالي العالمي يتم في معظمه بين الأقطاب الثلاثة في العالم فقط بالثلاثية: الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية واليابان .وفي هذا السياق تشير الإحصائيات إلى ان92 % من بين 4200 عملية اندماج بين الشركات الكبرى تمت داخل الثلاثية .وفي الميدان المالي تتحكم أسواق ونيويورك ولندن وطوكيو في 86 % من المعاملات المالية المبرمة سنويا في الأسواق المالية في العالم.

والأخطر من ذلك أن هذه التحالفات وعمليات الاندماج هذه لا تهدف إلى مواجهة طرف أخر مثلما كان الحال من قبل، بل إن ظاهرة الثلاثية تطمح إلى السيطرة على السوق العالمية لقطاع معين.وفي حالة عدم التدخل السلطات العمومية سيعم هذا التمركز كافة القطاعات:السيارات، الكيمياء، الطيران، الاتصالات....الخ..

5- المنظمات غير حكومية:

إلى جانب تعدد وانتشار المنظمات الدولية الحكومية منذ الحرب العالمية الثانية، عرف المجتمع الدولي ازدهارا للمنظمات الدولية غير الحكومية وبعد إن كان عدد هذه المنظمات ونشاطها محصورا في قضايا محدودة تتعلق على الخصوص بالجوانب المأساوية للحرب، توسعت بشكل كبير وتعددت اهتماماتها لتشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية ولاسيما توسيع ثقافة حقوق الإنسان[1] في العالم وترقيتها والسهر على مدى احترام الأنظمة الحاكمة لما التوصل إليه من معاهدات واتفاقات دولية.

ومن مظاهر هذا الانتشار وجود أكثر من 1000 من منظمة غير حكومية على مستوى المجموعة الأوروبية فقط ، ينصب نشاطها أساسا على دول العالم الثالث لكن هذا لا يعني أن هذه المنظمات متساوية في الحجم والتأثير، كما أن كثافة هذه المنظمات وتدخلاتها،في بعض الحالات لا يعن أن مجال عملها أصبحت ضيقة، بل أن هذه الكثافة تدفع حاليا بهذه المنظمات إلى تحولات عميقة وذات إبعاد عالمية جعلت منها إحدى القوى المؤثرة على المستوى الكوني في اتجاه

[1] -د.علي زيد الزعبى،"العولمة والثقافة"،**السياسة الدولية**، المجلد39،العدد158(اكتوبر2004م)، ص ص21-4.

ترسيخ وعولمة ثقافة معينة حول الكثير من القضايا الإنسانية ولا سيما قضايا حقوق الإنسان.ويمكن تلخيص هذه التحولات في:

- العمل على دعم القواعد القانونية الدولية في شقه الإنساني وتطوير حقوق الإنسان.
- البحث في الوسائل والأساليب الكفيلة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة.
- العمل في الميدان الإنساني بشكل عام من جهة كأداة لحث الحكومات على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المختلفة والمتعلقة بمختلف ميادين حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى كمحطات مراقبة لمدى احترام الحكومات لالتزاماتها طبقا للاتفاقية الدولية التي وقعت عليها.

الفصل الثاني: تأثير العولمة على العلاقات الدولية.

الفصل الثاني: تأثير العولمة على العلاقات الدولية.

المبحث الاول: حدود تأثير العولمة على مجالية العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مدى بقاء الوطنيات والعولمة.

1- **الدولة الوطنية :**

بنيت الدولة الوطن على مبدأ أن مواطنيها هم أعضاء لوطن معين ويعيشون ضمن حدود جغرافية معترف بها ومحدودة. وهذا يكون في ظل إدارة متكاملة وموحدة، فالوطنية كانت المحور الأساسي لشرعية الدولة الوطن وقوته.[1]

الدولة –الوطن كنظام سياسي عرفت في القرن التاسع عشر ولكن الفترة تلك لم نكن الفترة المميزة لدولة –الوطن إذ أن معظم سكان العالم يعيشوا حينها ذلك النظام.

النصف الثاني من القرن العشرين تبلور نظام الدولة –الوطن وأصبحت وحدة سياسية قياسية محددة. وبعد انهيار الإمبراطوريات الغربية وبعدها الاتحاد السوفيتي ارتفع عدد الدول لذا أصبح العالم اجمع حدوديا وسياسيا ينقسم إلى ما يعرف بنظام الدولة الوطن و بالنسبة من أدبيات العولمة فإن تلك الفترة لم تكن أيضا فترة الدولة الوطن لأنها كانت في انحلال نتيجة لعوامل العولمة المتعددة التي تقلل من دور الاستقلالية لنظام الدولة الوطن وتأثر سلبا على قدرتها على اتخاذ القرار وكر من بين هذه الأدبيات[2] :

[1]- د.غوان منيرة حمزة سنو،ود.علي احمد طراح، **العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي**(بيروت: دار النهضة العربية2002م)،ص.19.
[2]- **المرجع نفسه**، ص ص.21.

– إن تنامي القانون الدولي وتطور المنظمات العالمية يؤديان إلى فقدان السلطة الوطنية لسادتها.

– إن تكامل الاقتصاد العالمي يقلل من قدرة الدولة الوطن على السيطرة على اقتصادها ويعرقل عمل الحكومات الوطنية ويضعف سلطة الدولة .

– إن الحكومات الوطنية قد جوبهت ويشكل مباشر من قبل الحركات الاجتماعية والدينية المتخبطة لحدودها القومية والإقليمية .

– إن تنامي الاتصالات الدولية جعل أمر حماية الحدود الاجتماعية والنفسية صعبا للغاية .

– إن الوحدة الوطنية قد تجزأت نتيجة التعددية الدينية والعرقية ومطلب الأقليات الاجتماعية والجماعات المختلفة للاستقلال عن الدولة.

ويبدو هذا المجتمع – المجتمع العالمي– أكثر وضوحا في أعمال ('البرو)[3] والذي يرى أننا نمر من حالة العصر الحديث بمفهوم الدولة الوطن إلى مرحلة العصر العالمي والذي تبدو فيه الدولة الوطن وطرقها البيروقراطية في التفكير، والمعالجة ليست أكثر من مخلفات الماضي.

أما(كستال) فإنه يشير بطريقة شاعرية إلى الدولة الوطن والتي فرغت من محتواها تاريخيا والتي انجرفت بفعل عوامل المد والجزر فكلاهما يقران بظهور الوطنية الحالية ودرجة نمائها. ولكنهما

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص.22.

يعاملانها كحركة انفعالية وانبعاثية تسعى للبحث عن الهوية أكثر مما هي قاعدة لحالة الدولة – الوطن القابلة للحياة.

هذا الاتجاه بصفة عامة يؤمن بأن الدولة القومية سائرة في طريق الزوال حتى وان بقيت فإنها سوف تكون شكليا لا غير لأنها سوف لن تعود فاعل أساسي في العلاقات الدولية بل وحتى على الساحة الوطنية لأنها أصبحت مفككة ومخترقة وفاقدة السيادة، وقراراتها لم تعد عقلانية. أي الدولة القومية كتنظيم تقليدي سوف لن تستطيع الصمود كثيرا في وجه التيار الجارف الذي أتت به العولمة. أصحاب هذه النظرة الخطيرة لمستقبل الدولة القومية، وبهذا المفهوم هم في الأساس أصحاب رؤوس الأموال الضخمة وشركات استثمارية عملاقة لهذا نجدهم ينظرون للعولمة على أنها مجال اقتصادي لا غير والمال هو الاقتصاد.

المستقبل هو الاقتصاد الحر ولا يقبلون بأي تدخل لدولة القومية في شؤونهم إلا بما يرضيهم ويخدم مصالحهم، ومادام هم الذين سينتجون وسيعبون وسيملكون وهم بذلك يملكون كل القوة أو أنهم القوة نفسها.[1]

ومن ابرز المفكرين الذين تحثوا عن نهاية النظام الدولي الحديث. الذي تعد الدولة الوطنية بؤرته ومركزه الياباني (كينشي اوهيمي) في كتابيه المشهورين (نهاية الدولة القومية) و(عالم بلا حدود) ينطلق أوهميي بتحليله لأثار العولمة على الدولة بتأكيده "ان المحددات الخارجية للقرار السياسي

[1]- مصطفى ينون،" مستقبل الدولة القومية في أيطار الوضع الدولي الراهن" في أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية، الدولة الوطنية والتحولات الراهنة، **مرجع سابق**، ص .492.

تفوق وبشكل مضطرد محددات الداخلية ،وهو الأمر الذي يعني ان الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في الفاعل الدولي"[2]

الدولة كما يراها اوهيمي لم تعد لم تعد ظاهرة طبعيه ضرورية لتنظيم النشاط الإنساني، لقد شكلت العولمة تحديا كبيرا لسيادة الدولة الوطنية وشرعيتها وهددت هويتها الوطنية واستقلالها السياسي، وذلك بنقل جزء كبيرا من سلطاتها إلى الأعلى. لمؤسسات فوق وطنية والى الأسفل إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي.

منذ نهاية الحرب الباردة تغيرت الدولة أولويات وسياستها، بحيث أصبحت سياسة تجارية وصناعية أكثر أهمية من السياسات الدفاعية والسياسات الخارجية لدول.

فببساطة إن الدولة القومية باتت من حيث الأشكال الفعلية لتدفق النشاط الاقتصادي فاقدة سلفا لدورها كوحدات مشاركة ذات معنى في الاقتصاد الكوكبي لعالم اليوم الذي لا حدود له لعل أفضل من عبر عن مأزق الدولة الوطنية في ظل العولمة ا لعالم الاجتماعي الأمريكي (دانيال بال) والدي لخصه في عبارته المشهورة "الدولة أصبحت اصغر من ان تتفاعل مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي ، التدهور البيئي ،المخدرات ، الإرهاب) واكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى "

[2]- اوهيمي كينشي، "نهاية الدولة القومية"في فرانك جي.لتنشر وجون بولي،**العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة فاضل جتكر(بيروت:مركز الوحدة العربة،2000م)،ص ص.366-72.

[3] - غرابية، **مرجع سابق**، ص 27.

"The State was becoming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones."[3]

لقد خلقت العولمة عالما مليئا بالتعقيدات للدرجة التي دفعت بالدولة إلى التركيز على المشكلات الكبرى كالأمن والاقتصاد الدولي والتخلي من خلال الخصخصة عن المشكلات الصغرى والرعاية الصحية والبنية التحتية الخ .

والنتيجة هي أن الدولة تخلت عن المهمات الصغرى لتتفرغ لما هو اكبر واخطر ولكنها عجزت عن أداء المهمات الكبرى اكتشفت أنها اصغر من المهمات وهنا تجسد أزمة الدولة .

إن متاهة الدولة بين التخلي عن الوظائف الصغرى والفشل في أداء الوظائف الكبرى أفرزت قوتان تحلان محلها بشكل تدريجي، ففي الوظائف الصغرى أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التنوع الثقافي تحل محل الدولة، ينما تماهت وظيفة الدولة في مجال المهمات الكبرى مع مؤسسات الدولة والشركات العابرة للقوميات لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية وهنا تتساوى الدول الكبرى والصغرى.[1]

يرى البعض أن تلازم معنى العولمة، في مضمار الإنتاج والتبادل الرمزي والمادي مع معنى الانتقال من المجال الوطني .أو القومي إلى المجال الكوني ينطوي على تعيين زماني أيضا حقبة ما بعد الدولة القومية الدولة التي أنجبها العصر الحديث إطارا كيانينا لصناعة أهم وقائع

[1]- وليد عبد الحي، "تأثير العولمة على الدولة القومية"، في محمد الارناؤوط(محرر)،**العرب التحديات السياسي والاقتصادية والثقافية**، (الأردن: منشورات ال البيت،2000م)، ص155.

أتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وان دلك سوف يضع حدا لهده الحقبة، تبدأ حقبة جديدة في التاريخ يكون الدور فيها هده المرة للمجموعة الإنسانية بدل الجماعة الوطنية؛ هذا لا يعني أن العالم يرتقي إلى توحيد ه وإخضاعه إلى القوانين المشتركة.

وفي هدا الطرح يظهر الفكر الواقعي ليدافع عن الدولة –القومية كأساس وتحليل أطروحته باعتبار الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية وان الوضع الطبيعي للمجتمع الدولي هو الفوضى. وان مصالح الأطراف هي أصلا غير منسجمة ولكن هي المحدد الرئيسي لكل سلوك.هذه المصالح سوف لن تتحقق إلا إذا صاحبتها قوة.

فالسمة الثابتة للعلاقات الدولية هي السياسة الدولية وتتلخص في الصراع من اجل القوة نفس الكلام نجده عند الواقعيين الجدد وعلى رأسهم (كينيث وولتز) حيث يقول الدولة هي الدولة.

فهي دائما وأبدا تعمل من اجل تحقيق مصالحها والحفاظ على كيانها واستمراريتها، وإذا كان القرن العشرين بحق قرن الدولة القومية فان القرن الواحد والعشرين سوف يبقى كذلك قرن الدولة القومية لان الوظائف التي تقوم الدولة القومية مازالت أساسية في حياة البشر والمجتمعات. وليس هناك حتى اليوم من يستطيع القيام بهذه الوظائف.[2]

لهذا نجد أمريكا لا تناقش مسالة الدولة القومية مع التطورات والأحداث التي أصبحت تطبع عصرنا هذا هنا يكمن الفرق بين الدول المتخلفة فمنها من أدركت ذلك فنجدها تبذل في مجهودان معتبرة لكي تتغير وتتقدم وتكبر، ودول رفضت الدخول في اللعبة لأسباب كثيرة فمنها تعتبر نفسها

[2]- ينون، **مزجع سابق**، ص ص491-2.

غير مستعدة وتحاول إقناع نفسها بأنه لا داعي للمغامرة لأنها تنقصها الإمكانيات الضرورية لخوض هذه المغامرة ،وهناك من لا تدري بعد كيف تتعامل مع التغييرات واختلطت عليها الأمور وتجاوزتها الأحداث.

لكن بالنسبة للطرح الأمريكي كما أكده(كينيث وولترز) يجب على الدولة القومية أن تتطور وإلا تترك مكانها لغيرها "Get big or Get out".

يدلل الباحث الانجليزي (مايكل مان) على مركزية الدولة في النظام الدولي واعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية باستعراضه لثلاثة ظواهر رافقت العولمة لكنها لم تضعف الدولة الوطنية ، بل على العكس عززت من قوتها على الرغم من بعض التغير الذي أصاب بعض وظائفها في مجال تفاعلها مع بيئتها الخارجية[3] فيشير:

1- إلى حقيقة انه منذ عام 1950 لم تختفي من النظام الدولي دولة واحدة باستثناء فيتنام الجنوبية واليمن الجنوبية، وعليه فإن الواقع يشير إلى أن هناك تزايد في أعداد الدول عما كانت عليه في السابق. فالإحصاءات نشير إلى أن عدد الدول الجديدة التي ظهرت منذ عام 1900 بلغ حوالي 100 دولة وان هناك 41 من هذه الدول ظهر في الفترة 1985-2000م وهي المرحلة التي يعتبرها أنصار العولمة انتعاشها وصعودها.

2- أن واقع التفاعلات الدولية الحالي يشير إلى غلبة المشاعر القومية على التكامل الاقتصادي عندما يحدث بينها التصادم، فالتكامل الاقتصادي الذي حدث في الاتحاد السوقيات السابق أو

[3]- عبد الحي، **مرجع سابق**، ص98.

يوغوسلافيا أو شيكوسلوفاكيا تراجع أمام إلحاح النزوع القومي لتشكيل دولة قومية مستقلة ذات سيادة، كما أن النزوع الانفصالي في ايرلندا أو كوبيك أو الباسك أو تركيا أو الشيشان ضل متواصل رغم الترابط الاقتصادي الذي يتبعه أنصار العولمة مؤشرا على تراجع مكانة الدولة الوطنية.

3- أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تراجع الصراع الأيديولوجي من ناحية ولكنه أجج النزاعات الثقافية والحضارية من ناحية أخرى والتشكيل الثقافي أو الحضاري هو اقرب في مضامينه إلى الدولة القومية منه إلى أيطار نظامي تاريخي أخر.

بهذا السياق يؤكد (بريجنسكي) انه وعلى الرغم مما تعرضت له الدول الوطنية من أثار فرضتها التطورات التكنولوجية، ,إلا أن ذلك لم يضعفها أو يقلل من فعاليتها فلم تكن الدولة القومية في أي يوم أقوى مما عليه الآن فمازالت هي التي تقرر الحرب والسلم كما لا يزال الإنسان بعرف نفسه بقوميته التي يرى فيها البيئة التي يلجأ إليها لإبراز خصوصيته وهويته.

فكلما ازداد تطور التعاون بين الأمم واتسع، كلما لجئت الأمم إلى الخصوصية ويذهب البعض من أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن الدولة القومية واستمرار سيادتها هو أمر في مصلحة العولمة ومؤسساتها. وان الدولة القومية ذات السيادة مطلب لا يمكن لمؤسسات العولمة التنازل عنه لأسباب التالية[1] :

[1]- غرايبة، **مرجع سابق**، ص ص.24-3.

1- حاجة مؤسسات العولمة إلى مجتمعات مستقرة سياسيا واجتماعيا وثقافيا حتى تتمكن من العمل بأمن لتحقق أهدافها ومصلحها وتحقيق إرباحها .

2- كلما زاد الصراع بين مؤسسات العولمة لسيطرة على الأسواق فإن حاجتها لدولة تزداد لدعمها محليا حتى تستطيع مواجهة لمؤسسات الأقوى والأكبر .

3- انه مهما بلغت مؤسسات العولمة من قوة ونفوذ ،فأنها لن تفكر في تحمل مسؤوليات ما يحث من تطورات وتحولات خارج نطاق مشروعاتها ومصالحها التي تخرج عن نطاق اختصاصها حتى ان قادت هذه المؤسسات هم أول من يطالب بتدخل الدولة إذا حثت أي ضائقة اقتصادية او صعوبة في ممارستها لأنشطتها .

وعليه فإن السوق لا يمكنه أن ينظم كل شيء وان فرضية اختفاء الدولة فيها مبالغة كبيرة وقصور في استيعاب إفرازات العولمة .

صحيح ان العولمة قلصت من دور الدولة في بعض المجالات .لكنها في حقيقة الأمر تعييد صياغة وظائفها، تعيد صياغة وظائفها بل تجعل من دور الدولة لا غنى عنه .فدور الدولة في الخدمات الاجتماعية والبني التحتية والبيئية سيظل دور المركزية لدرجة أن البنك الدولي في طبعته العشرين من التقرير السنوي أن الأسواق لن يمكنها أن تنمو وتتطور في غياب دولة فاعلة ومصادقة[2] .

[2]- عبد النورعنتر،"الدولة والعولمة وظهور ومجتمع مدني عالمي"، **الشرق الأوسط**،العدد 107(صيف 2002م)، ص76.

إذا كانت العولمة عملية تاريخية غير قابلة للارتداد[1] ..إذا كانت العولمة تتطلب المزيد من الدولة لحماية السوق ولحرية الفاعلين به بأن الأمر بحاجة إلى صيغة توفقيه بين واقع الدولة ومصالح القطاع الخاص فأنه بدون التعاون العالمي الذي يمر عبر الدولة لا يمكن أن تمر التحولات العالمية.[2] في طريق السلم . وانه بالإمكان . بل أصبح من الضروري أن يتعايش الفاعلون الدوليون من دول وغيرها جنبا إلى جنب في حالة من الاعتماد المتكامل والمتبادل.

ومهما يكن من أمر فانه من المتفق عليه. انه ليس هناك نظرية قاطعة بالنسبة لسيادة الدولة فالدول في حالة تطور مستمر بتطور الوظائف التي تقوم بها؛ فالتاريخ شهد انتقال الدولة من نمط الدولة الحارس إلى الدولة الخادم إلى دولة الرفاه.

إن مفهوم الدولة يعود الى1648 وعليه فان حتمية التطور تفرض على الدولة التكيف مع الواقع وتطوير مؤسسات واليات جديدة تسهل أداء وظائفها. وبما أن الدولة هي ما تفعله أو ما تقوم به فان ما تواجهه من تغيرات لابد وان يؤدي إلى تغيرات في طريقة مواجهتها لتلك المتغيرات.

يضاف إلى ذالك بعد أخر متعلق بسيادة الدولة الوطنية هو أن السيادة لا تتضمن السيادة على المكان فقط والتي من خلالها تطبق القوانين والسياسات التي تستمد الدولة منها استراتيجياتها في التعامل مع الدول، لكنها تتضمن أيضا تقسيما مهما بين الداخل والخارج بين المحلي والخارجي وهو البعد الأهم لأنه يشمل مجال تعريف الأفراد داخل الدولة لهويتهم وخصوصيتهم

[1]- السيد يس، "نحو خريطة معرفية للعولمة"، **التقرير الاستراتجي العربي**،1997-1999م. ص37.
[2]- عنتر، **مرجع سابق**، ص77.

الحضارية وهذا الذي يؤدي إلى الأخذ بالبعد الثقافي السوسيولوجي الضروري المميز لهوية الأفراد، ذلك البعد الذي سيظل ملازما للدولة دائما. وما تزايد عددا لدول وزيادة النزاعات الانفصالية في النظام الدولي المعاصر إلا دليل على ذلك.

2- السيادة الوطنية:

يعد المفكر السياسي (جان يودان) هو أول من حاول بلورة نظرية متكاملة للسيادة. وضع سيادة الدولة في صورة مجردة لكونها سلطة عليا لا تخضع للقوانين أي سلطة مطلقة. وعليه فهناك تقسيم واضح في النظريات التقليدية لمفهوم السيادة . بين الجانب القانوني والسياسي فيشير الجانب القانوني لسيادة الدولة أن السيادة صفة من صفات الدولة .قوامها الاستقلال القانوني في مواجهة غيرها من السيادات الأخرى . بمعنى أن القانون هو الذي يحدد حدود العلاقة بين الدول وكيفية ممارستها لسيادتها إزاء الأخريين من الدول .أما الجانب السياسي لمفهوم السيادة فيشير إلى أنها تعني قدرة الدولة الفعلية على تأكيد ذاتها في المجال الدولي بحرية كاملة دون الامتثال لأي سلطة خارجية.[3]

إذا كان الجانب القانوني يشير إلى الإطار الرسمي الذي يجب ان تسيير فيه العلاقات بين الدول، فإن الجانب السياسي يمثل الواقع الفعلي لإمكانية الدولة وقدرتها على تطبيق الجانب القانوني، حماية لسيادتها الفعلية وإرادتها الحرة المستقلة لمواجهة الأخريين، ولذلك رأينا دول تتمتع

[3]- د. ممدوح شوقي، "الأمن القومي والعلاقات الدولية"،**السياسة الدولية**،العدد127،(يناير،1997م)، ص32-74.

بالسادة القانونية والسياسية معا. ودول أخرى تتمتع بالسيادة القانونية دون الجانب السياسي في الواقع العملي ومرد ذالك كله إلى التقسيم في توزيع القوة والقدرة التكنولوجية.

فالدول المتقدمة هي دول قوية تستطيع حماية سيادتها القانونية والسياسية ثم إفقاد الدول غير متقدمة بقدرتها على ممارسة سيادتها في الوقت الذي لا تستطيع الدول الصغرى الصمود في مواجهة الدول الأخرى على التغلغل في شؤونها وتجاوز حدودها السياسية .

إن العولمة تفرض واقع خاص لسيادة الدولة وحتى نستشف ذلك الواقع نتحدث عن الآثار السلبية والايجابية للعولمة على سيادة الدولة [1]:

1- التأثيرات السلبية:

ويمكن التطرق لها من جانبين الداخلي والخارجي :

- قد أنتجت سياسات التحرير ارتفاع في قبضة الدولة على أصولها فلم تعد علا قاتها بها علاقة ملك بما يملك بل علاقة المنظم بوحدات تتبع إدارتها.

- أفرزت ثورة الجماعات السلالية وصحوة الو لاءات الاثنية تعطيلا لسيادة الدولة على أجزاء من إقليمها تضيق أو تتسع حسب مقتضى الحال.

- أدى نمو المجتمع المدني إلى تهميش دور الدولة من خلا ل سحب بعض الوظائف منها وتبليغها لفاعلين بازغين، وقد بدأت تلك الظاهرة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والبريد ثم امتدت إلى إدارة السجون وضمان الأمن والصحة.

[1]- جلال أمين،"العولمة والدولة"، في أسامة أمين الخولي(المحرر)،**العرب والعولمة**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربة)، ص ص.16-8.

– أدت العولمة إلى تهديد الثقافة والحضارة المحلية الوطنية من خلال الاتجاه إلى نشر ثقافة كونية ونمط معين من الأفكار ليشمل الجميع، مما أدى إلى إيجاد حالة من الاغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني وتاريخه الوطني وموروثاته الثقافية والحضارية كما أدت إلى الضغط على الهوية والشخصية المحلية وإعادة صهرها في أيطار هوية وشخصية عالمية [2].

اصفرت ظاهرة تشكيل التكتلات الإقليمية عن نقل جزء من سلطات الدولة إلى هياكل الكيانات غير قومية .

– أنهت الثورة الاتصالية احتكار الدولة للمعلومة التي أصبح من السهل الحصول عليها من مصادر متعددة .

– فرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية وقرنت مؤسسات التمويل الدولية منح مساعداتها أو منعها بالتنشئة الديمقراطية والتنشئة على ثقافة حقوق الإنسان.

– وفي السيادة لم تعد مقبولة كما سبق توضيحه، ولم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة لتحديد نطاق الشأن الداخلي أمر مسلما به كما كان في الماضي.

– لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي وفكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة ولم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمرا مسلما به كما كان في الماضي بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأن داخلي

[2]- د. محمد احمد الخضري،**"العولمة..مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"**،(القاهرة: مجموعة النيل العربة،2000م)،ص74 -94.

أمر مقبولا، ويراه البعض ضروري وواجب .ومن أعيد إحياء حق التدخل الإنساني لكن في قالب جديد[3].

وهو ما يعد أخطر التطورات ما بعد الحرب الباردة عموما من حيث تأثيره على سيادة الدولة بسبب الطبيعة غير منضبطة وغير المتقنة التي يتم بها ممارسة هذا الحق ولأنه يعكس اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

– نحت بعض الشعوب بعد كفاح طويل من اجل الحرية أن تنشأ حكومات ومؤسسات قابلة للمسائلة من الشعب .ولكن العولمة بتحويل السلطة من الدول إلى الشركات سمحت للبيروقراطيات الدولية بتفويض هذه المسائلة، فهي لا تخضع للمسائلة ولا تتسم بالشفافية وبالتالي فهناك عجز ديمقراطي ليس فقط في أوروبا وإنما أيضا في الولايات المتحدة واليابان وجميع اقتصاديات العالم متأثرة بالعولمة.

– أصبحت الدولة مسئولة مسؤولية دولية مباشرة عن افعلها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي لدول الأخرى ولمواطني هذه الدول وإنما تساءل أيضا عن أفعالها المشروعة.[1]

– ظهور مؤسسات أمنية ذات تتحرك في المجال العالمي، أبرزها حلف الناتو الذي أصبح مؤسسة أمنية ذات صبغة عالمية، الحلف يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة وهذا ما يؤدي إلى انتهاك سيادة الدول التي تفرض عليها التزامات الحلف.

---

[3]- حسن نافعة، **نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين وانهيار التنظيم الدولي**، (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)،ص ص.16-18.

[1]- د. أحمد الرشيدي،**التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية**،(القاهرة: مركز الوحدة العربية، العدد،1994،85)، ص ص.16-17.

– أدت العولمة إلى إيجاد مصادر قانونية منافسة لسلطة الدولة في المجال التقنين. فقد ظهرأشخاص قادرون على إيجاد القواعد التي يرونها انتشرت مؤسسات التحكيم سواء الإقليمية أو الدولية.

– ظهرت كذلك قوانين عابرة للحدود.

الآثار الايجابية :

– على الرغم من التأثيرات السلبية المتعددة للعولمة على سيادة الدولة إلا أن هناك تأثيرات إيجابية.

– فتحت التطورات الدولية الراهنة الباب واسعا أمام زيادة قدرة الدولة على مباشرة، أو التوسع في مباشرة المعنى الايجابي لسيادة والمتمثل في سلطة إبرام التصرفات القانونية تنظيما لعلاقتها مع الدول الأخرى.[2]

– تتيح لدول النامية فرص أفضل لتفاعل أكثف وأسرع .وتسمح لصوتها بأن يبلغ العالم المتقدم من خلال الاستفادة ثمرة الثورة الثقافية والاتصالية والتسلح بمنطق الشرعية الدولية واحترام القانون في الدفاع عن قضاياها .

تطرح العولمة بدائل السيادة:

[2]-د.نفين مسعد، تعقيب على دراسة:جلال أمين،العولمة والدولة،في أسامة أمين الخولي(محرر).**العرب والعولمة**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ص.16-17.

1- سيناريو اختفاء السيادة: يرى أنصار هذا السيناريو انه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ نحو خمسة قرون سوف تحل اليوم الشركة متعددة الجنسية تدريجيا محل الدولة والسبب في الحالتين واحد وهوا لتقدم الثقافي وزيادة الإنتاجية والحاجة إلي أسواقا أوسع.

وفقا لهذا السيناريو فان الشركات متعددة الجنسيات تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدولة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة. وهذا يكون بالاستعانة بالمؤسسات الدولة، ويخلص أنصار هذا الاتجاه إلى أن الصورة التي تستدعي الانتباه هي التراجع العام لسيادة الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها لمؤسسات أهمها الشركات متعددة الجنسيات.[3]

الواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة. ثم اختفاء الدولة القومية هي فكرة شائعة حيث قالها كل من ماركس والفوضويين. ولكن يبقى سيناريو اختفاء السيادة لصالح الشركات متعددة الجنسيات هو طرح مبعثه الاعتقاد في أن الدولة القومية فقدت وظائفها على شتى الأصعدة .وهو ما لم يحدث.

2- سيناريو استمرارية السيادة: يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تأتي على السيادة تماما. فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية. وان التغير يلحق بوظائف الدولة. والدليل هو الاتحاد الأوروبي رغم التكتل إلا أن سيادة الدولة الايطالية باقية وكذلك فرنسا. [1]

[3]- أمين، **مرجع سابق**، ص.153-63.
[1]- الراشدي، **مرجع سابق**، ص22.

3- سيناريو الحكومة العالمية: يذهب هذا السيناريو إلى أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي.حيث تعيد العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية .ليس باعتبارها حلما بعيد المنال، وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين وفي هذا الإطار يتحدث أنصار هذا السيناريو عن عدة بدائل من الحكومات المحتملة بمرحلة العولمة وهي:بديل الحكومة الحقيقية التي تمثلها شبكة متسعة من تحالف غير معلن بين الشركات المتعددة الجنسيات وبعض مؤسسات المجتمع المدني لتعاون مع الحكومات مجموعة الدول السبعة.[2]

– بديل الحكومة المعلنة المفروضة بحكم الأمر الواقع .تجسدها الإدارة الأمريكية وتمارس دورها منفردة أومن خلال مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلنطي.

– بديل الحكومة المنبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي تمارس عملها في ظل رقابة سياسية وقانونية أي في ظل سلطة تشريعية وأخرى قضائية.

– بديل وراثة الأمم المتحدة لدولة القومية بعد تدعيم المنظمة العالمية وتزويدها باختصاصات أوسع وأجهزة أكثر فعالية.

– سيناريو التفككية : ليتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدولة القومية لان تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى عشرات وربما إلى عدد من الدول القومية الصغيرة.تارة تحت دعوة التعبير عن هويات من حقها ان تعبر عن نفسها وتارة أخرى تحت دعوة

[2]- نافعة، **مرجع سابق**، ص ص.18-9.

توطيد صلة المواطنين بالسلطة.وعلى الرغم من تزايد الحروب الأهلية والنزاعات الانفصالية مما يجعل حدوث هذا السيناريو محتمل.

3- الأمن الوطني:

الأمن الوطني يقتضي تأمين كيان الدولة بحماية وحدة أراضيها من التهديدات الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة وتحقيق الأهداف العامة للمجمع التي تتعلق بالاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي والتنمية الوطنية.

اقترن الأمن الوطني وفق المنظرين التقليديي العسكري الدفاعي والاقتصادي التنموي بعنصري الدولة والسيادة. كان يعني حماية حدود الدولة وترابها وتراثها وثرواتها من التهديدات الخارجية وكان هذا في ظل نظام دولي يقوم على اعتبار ان الدول هي وحدات الأساسية وعلى أساس أنها متساوية في سيادتها رسميا، واعتبرت تلك السيادة قيمة كبرى لا تعلوها قيمة وذلك هو شأن الأمن الوطني في ظل ظروف سيادة الدولة الوطنية.

أما اليوم وقد كثر الحديث عن تحولات الدولية وتراجع وتأكل كل ما هو وطني لصالح الدولي والعالمي وأصبح الحديث عن اقتصاد معولم وسياسة معولمة، وإعلام معولم، وهذا ما أدى بالباحثين والدارسين يعيدون النظر في مناهجهم واطر تفكيرهم ونظرياتهم في العلاقات الدولية الأمن كان من أهم المواضيع التي خضعت لطرح في ظل التحديدات الجديدة حيث تفرض

الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، والتراجع المتنامي لمفهوم السيادة الوطنية واتساع نطاق التدخل الدولي في الشؤون الداخلية مما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية

ومكافحة الإرهاب، ومراقبة التسلح وحماية البيئة وحماية الطابع الدولي على العديد من القضايا الدولية وأولويات الاقتصادية.[1]

يطرح (توماس فريدان) مجموعة من الافتراضات بشأن تأثير العولمة في الأمن كما يلي[2]:

1- يؤدي التطور والرخاء إلى السلام بين الأمم عندما تصل دولة ما إلى مستوى من التطور الاقتصادي .حيث تصبح الطبقة الوسطى كبيرة وهذا من شأنه دعم محل(ماك دونالد ز)، وتصبح الدولة دول(ماك دونالدز) وفي هذا النمط من الدول لا يحب الناس خوض الحروب. ولكنهم يفضلون الاصطفاف والانتظار من اجل الحصول عل(الهمبرغر) وعلى الرغم من هذا فإن (فريد مان) لا يلغي إمكان القيام الحروب فهو يقول: إن العولمة تزيد من تكاليف خوض الحرب بسبب الخوف ومن اجل الشرف أو المصلحة .إلا أنها لا تستطيع ان تلغي أي من هذه الغرائز.

2- يقدم المستثمرون العالميون الخاصون أهم المصادر المالية وليست الحكومات وهم يستهدفون الربح وليس الأفكار ويهمهم حماية الملكية الخاصة. لذلك لم تمول تلك المجموعات حرب إقليمية

[1] -محمود خليل،" الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة "، **السياسة الدولية**، العدد146،(اكتوبر2001م)، ص213.
[2]- شلبي، **مرجع سابق**، ص ص 166-7.

لدولة ما، بل إن هذا ستعاقب فعليا الدولة التي تخوض حربا مع جيرانها. وذلك بسحب مصدر النمو المهم والوحيد في العالم رأس المال.

3- تغدو الدول أكثر عرضة لتأثر بالأزمة الاقتصادية التي تنشر من إقليم إلى أخر، وسبب ذلك هو عولمة شبكة الأموال، وبينما الأزما ت العسكرية الإقليمية محدودة، تصبح الأزمات الاقتصادية عالمية.

ويقدم (غراهم اليسون)[3] الفرضيات التالية شأن أثار العولمة في المصالح الأمنية الوطنية التقليدية والعالمية :

1- تجعل التطورات التكنولوجية المستخدمة في المجالات العسكرية (القنابل الذكية وصواريخ كروز) الدول الأضعف أكثر عرضة لتهديدات الشديدة واستخدام القوة من قبل قوى بطرق جديدة لم تكن ممكنة في الماضي .

2- إن التسرب الممكن لتقنيات الأسلحة النووية والحيوية والكيماوية، تجعل امن الدول عرضة للمخاطر بما في ذلك أمن الدولة القوية مما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات وقائية مكلفة.

3- تأكل سيادة الدولة والحماية التقليدية من التدخل في الشؤون الداخلية تزداد مع عولمة المعلومات. وتزداد فكرة التدخل في الشؤون الداخلية طائلة حماية حقوق الإنسان ومواجهة الإبادة.

4- تفرض العولمة تغييرات جذرية في الدول وتسلط الضوء على عجز الحكومات الوطنية عن ضبط امن مواطنيها وسعادتهم .

---

[3]- **المكان نفسه.**

5- تصبح القضايا العابرة للأمم، كتجارة المخدرات الإرهاب والمرض والتهريب والجريمة المنظمة أكثر تهديد لدول، وهذا ما يترتب عليه عدم حل هذه المشكلات العالمية بما فيها م فيها المشكلات الاقتصادية والبيئية والإجرامية والتهديدات الأخرى للأمن الوطني، بوسائل وطنية فقط .تحتاج إلى حلول تعتمد آليات إقليمية وعالمية من التعاون والتنسيق.

لقد دفعت التحولات الدولية إلى إعادة النظر في المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الأمن الوطني، وبدأ الاهتمام بموضوع الأمن يتسع ليشمل موضوعات أخرى غير عسكرية كالقضايا الاقتصادية والبيئية كما بدأ النقاش يتركز أكثر على مفهوم الأمن الإقليمي والدولي بل والعالمي. ترتب على ذلك ظهور اتجاهين مختلفين فيم يخص التعريفات المعاصرة للأمن:

الاتجاه الذي يرى أن المفاهيم التي تتمحور حول البعد العسكري للأمن الوطني قد أصابها التصدع في ظل عالم يتميز بالاعتماد المكثف .ومن ثم فأن التهديدات الأمنية التي يواجهها متعددة وتتجاوز إمكانات الدولة التقليدية .

أما الاتجاه الآخر فقد عمل على إحياء المفهوم الأكثر تقليدية للأمن الوطني، وذلك عبر السلام الأمريكي جديد ومعدل؛ فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبقاء الولايات المتحدة أكثر تمتع بقدرات عسكرية وبمساعدة شركاءها في الحرب الباردة وحلفاءها في الحرب الباردة. رأى هؤلاء إن الولايات المتحدة بقدراتها تلك تغدو ضامنة للأمن الشامل الدولي أنصار السلام الأمريكي فهم يشبهون التفكير الواقعي الذي ساد حقبة مابعد1945 ،في تعريفه للأمن حيث يرى "كروث مار"

انه في زمن الأحادية القطبية يتوجب على دول الشمال أن تنحاز في سياستها الخارجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية .وتسيير خلفها لأنها تتمتع بقوة عسكرية تجعلها قادرة على ضمان الأمن ويؤكد على إن معظم الأخطاء تنحصر في بلدان الجنوب التي تهدد الأمن التقليمي والعالمي ويعو (كيسنجر)إلى إيجاد اتفاق لدولة القوية في الشمال بشأن تحقيق الأمن وذلك خلال إيجاد موازيين إقليمية في المناطق غير مستقرة في الجنوب مثل الشرق الأوسط .ويدعو أنصار ا الاتجاه إلى دعم سلام أمريكي تقوم فيه القوات الأمريكية بتدخل السريع في بلدان الجنوب .الأمن عند هؤلاء يمكن تحقيقه الاحتفاظ بنسق دولي تراتبي؛ حيث تقوم القوى العظمى بدور الشرطة الدولية، وعلى النقيض من أنصار السلام الأمريكي فأن دعاة الأمن الجماعي والنظام العالي يدعون إلى رؤية تحريرية للأمن من الإقصاء والثنائية. والأخذ بالنظار الكلاني الشامل الذي يسعى إلى صياغة ديمقراطية للأمن الإنساني لا ينجز على حساب الغير.

المطلب الثاني: حدود الهيمنة الأمريكية.

من أوائل علما ء السياسة الدولية المعاصرة الذي استخدم مفهوم الهيمنة (روبرت جلببن) الذي اعتبر الهيمنة هي السيطرة كمرادف للقوة الاستعمارية وبالتالي ففي ظل منظومة الهيمنةتقوم دولة مفردة قوية بالتحكم المطلق بالدول الأصغر منها في ذلك النظام ،أما بول كندي يعتبر المهيمن بمثابة القائد المتفوق على الآخرين في مقومات القوة وبالتحديد المصادر الاقتصادية .ويعطي (جولد شتاين)معنى اشمل للهيمنة حيث يعرف القوى المهيمنة بأنها القوى القادرة على فرض و

أحكام العلاقات الدولية وتتسم الهيمنة على حسبه بظاهرتين الهيمنة السياسة بمعنى القدرة على السيطرة وذلك من خلال القوة العسكرية ،والهيمنة الاقتصادية وتعني السيطرة على الدول الأخرى باستخدام الوسائل والمصادر الاقتصادية .

الهيمنة تتمثل في قدرة قوة ما أو مجموعة قوى في حفظ الاستقرار في نظام عالمي معين، ويربط "بول كندي بين انهيار المهيمن الاقتصادي وزعزعة الاستقرار الدولي :وتبعا لهذا الرأي، فانهيار الاقتصادي يحدث في الغالب عندما تتجاوز إنفاقات الدولة بسبب بروز منافسين جدد عندما تلجأ القوى المهيمنة إلى النزاع العسكري لحماية مصالحه المهددة.

أن المنظور النظري لمفهوم الهيمنة يعد من ابرز المداخل العلمية المعاصرة لتحليل التطورات العالمية الراهنة، حيث تظهر الولايات المتحدة الأمريكية كزعيم عالمي إذ تعد الهيمنة المخرج الأساسي لأمريكا لخلق منظومة الهيمنة العالمية بأبعادها العسكرية والاقتصادية والإستراتجية والثقافية ....

تنطلق رؤية السياسة الأمريكية من اعتبار 11سبتمبر نقطة انطلاق من اجل تغيير النظام الدولي. والتغيير المتطور هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية. وتغيير في أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، وعلى النحو الذي يكرس أحادية القطب

الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي وينشر مبدأ الحرية الذي اتخذته الولايات المتحدة معيار لسياساتها من لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية. [1]

هذه الرؤية لا تقر إذن سياسة الاحتواء ولا توازنات القوى ولا الاستراتجيات الردع كما انه لاتقدس القواعد الأمنية التي قامت عليها العلاقات الدولية منذ الحرب الباردة العالمية الثانية والسبب في ذلك هو تغيير الأساس الفلسفي لرؤية الأمريكية الراهنة – بعد إن كانت الولايات المتحدة تتزعم فريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع والاعتماد على مفاهيم وسياسات وتوازن القوى (وعدم التدخل في الشؤون الداخلية)أصبحت تدعو إلى تغيير النظام الدولي حتى لو استلزم ذلك عدم تغير لدى الغير بإتلاف مع الدول الحديثة الجاهزة لتدخل، فقد اختفى من العالم خمسة أشياء هي الغول. والعنقاء .والحل الوفي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي[2].

إن التغير يقوم أساسا على القوة الأمريكية الهادفة إلى تحقيق الهيمنة على مستويات عدة لذا نجد خطاب سياسة القوة Macht politique منتشرا في السنوات الأخيرة[3].

فقد طرح فوكوياما أطروحته حول(نهاية التاريخ) وتوقع حجة نهاية الصراعات والإيديولوجية وليس التاريخ نفسه وانتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية وتصور (صموئيل هنتغتون) رؤية مظلمة لعالم مختلف جدا لقد تصور أن العنف سينتج عن الفوضى الدولية وانعدام وجود القيم المشتركة والمؤسسات وان العنف سيثور بين الحضارات أكثر منه بين الدول والإيديولوجيات .

[1]- د.مصطفى علوى،السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"،**السياسة الدولية**، المجلد28، العدد103(يوليو،2003م)،ص 66.
[2]المرجع نفسه، ص67.
[3]- احمد فاروق عبد العظيم، "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالي"، **السياسية الدولية**، المجلد29، العدد158(أكتوبر، 2004م)، ص30.

أما (روبرت كاجان)مدير مشروع القيادة الأمريكية في معهد كارن فمازال مخلص لنماذج الواقعية حيث يصر التقليدي عل ان شيء لم يتغير في العاقات الدولية منذ ثيوكيبدال وميكيافلي فقوة الدولة العسكرية والاقتصادية هي التي تقرر مصيرها والتعاون والمؤسسات الدولية ظاهرة ثانوية وهشة وأهداف الدولة تفرضها التهديدات للوجود والأمن وعليه فالواقع يقر بان الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ترغب في فرض نظام عالمي سمته هي الامبريالية التوسعية التي سادت في الفرنين الثامن عشر والتاع عاشر ،بينما ترفض بقية دول العالم بما فيها حلفاء الولايات المتحدة الرئيسية سياسة القوة .

إن أهمية القوة الأمريكية نابعة من مصادر وأبعاد القوة الأمريكية.

إن قياس درجة التفوق العسكري هو الذي يعكس ما وصلت إليه أمريكا وفي ا السياق عبر أستاذ التاريخي (بول كيندي) والمؤلف الكتاب المثير للجدل (قيام وسقوط القوى العظمى)في أواخر الثمانينات القرن الماضي عن قلقه حيال إفراط الولايات المتحدة في التمرد متوقعا بذلك أن تلقى المصير التاريخي للإمبراطوريات السابقة .لكنه غير من موقفه هذا فلقد كتب في سبتمبر 2002 يقول:

"ان ميزانية البنتاجون تساوي الميزانية العسكرية المجتمعة لدول الثني العشرة أو الخمسة عشرة التي تلي الولايات المتحدة، بعبارة أخرى فان الولايات المتحدة تشكل 40%50 % من الإنفاق الدفاعي في دول العالم 189 كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة تنفق أكثرمن 180بليون

دولار سنويا على الدفاع، ولكن الولايات المتحدة تنفق أكثر من300 بليون دولار سنويا على الدفاع ويمكنها بشكل مريح أن تزيد من هذا الرقم بمعدل 60 % من دون أن تتجاوز معدل 5 %من إجمالي الناتج المحلي والذي اعتبر كيندي ذات مرة بداية الإفراط.[1]

ليست الدولارات وحدها هي التي تحدد مدى التفوق العسكري للولايات المتحدة إذ تم الكشف بالدليل القاطع أمام مشاهدي التلفزيون في العالم عام 1999 في كوسوفو وعام 2001في أفغانستان وعام 2003 في العراق .إن التفوق التكنولوجي لدى القوة العسكرية الأمريكية أتاح لها إبادة قوات وأسلحة وغير ذلك من الأصول والأنظمة الحاكمة بينما منيت هي بأقل مايمكن من خسائر .

لقد عمل الرد الأمريكي لدى هجمات 11سبتمبر 2001 والذي اصهر قدرة واشنطن على ممارسة النفوذ العسكري في عدة مواقع حول العالم في وقت واحد وبشكل أحادي الجانب . في الوقت الذي نجحت فيه وبسهولة في زيادة ميزانيتها العسكرية بنحو 500 بليون دولار على تدعيم التفوق الأمريكيين.

بالإضافة إلى التفوق في الإنفاق العسكري .نلاحظ ان الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتفوق نووي مذهل . ولديها أقوى سلاح جوي في العالم . وأقوى قوات بحرية .وقدرة فائقة على ممارسة النفوذ العسكري حول العالم . ويمكننا القول أيضا أن تفوقها العسكري سيظهر بشكل أوضح إذا نظرنا إليه بمعايير كيفية وليس كمية فحسب. فالولايات المتحدة الأمريكية تتفوق على العالم اجمع في استغلال التطبيقات العسكرية للتقنيات المتقدمة في مجال الاتصالات والمعلومات

[1]- **المرجع نفسه**، ص32.

المتاحة عن ساحة المعركة وعلى تدمير أهداف محددة عن بعد بدرجة فائقة من الدقة. وواشنطن تعمل كذلك على تصعيب مهمة الآخرين في اللحاق بها. الأمر الذي يتضح لنا بالنظر إلى الفجوة الهائلة بين ما تنفقه عليها الولايات المتحدة على الأنشطة العلمية والبحث والتطوير العسكري . وبين ما ينفقه الآخرون عليها .

حيث أنها تنفق في هذا الصدد ثلاث إضعاف مما تنفقه عليها القوى الكبرى الست التالية لها مجتمعة ، وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى فإننا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق حاليا على أنشطة البحث والتطوير العسكري فقط أكثر مما تنفقه ألمانيا والمملكة المتحدة على الدفاع ككل. [2]

مما لاشك فيه انه لم يسبق أبدا لأية دولة في تاريخ السياسة الدولية الحديثة أن وصلت إلى حد قريب من التفوق العسكري الأمريكي الذي تشير إليه الأرقام السابقة. والولايات المتحدة الأمريكية تحقق كل هذا التفوق العسكري فقط بنحو3% من دخلها الإجمالي.وكما يقول المؤرخ (بول كندي)، فان "احتلالك القمة بتكاليف باهظة هو أمر معقول .ولكن أن تكون القوى العظمى الوحيدة في العالم بتكاليف زهيدة فهو أمر مذهل.[3]

إن الهيمنة ضمن منظومة العلاقات الدولية ظاهرة نادرة الحدوث فقد برزت على الساحة العالمية مرات ثلاث فقط :الهيمنة الهولندية والهيمنة البريطانية ،ثم الهيمنة الأمريكية في

[2]- د. علوي، **مرجع سابق**، ص28.
[3]- احمد فاروق عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص32.

منتصف القرن العشرين وتشمل الهيمنة في الحالات الثلاث السيطرة على مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والاديولوجي . غير أنها تقوم بالتأكيد على أساس راسخ من التفوق الاقتصادي .وقد نظمن ذلك مراحل ثلاثة :تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق في الكفاية الإنتاجية على منافسيها . وتمكن رجال المال في هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية .

إن القوة بهذا المعنى هي كما يعتقد "جوزيف ناي " امتلاك أوراق اللعبة الرابحة في لعبة البوكر الدولية فلو أظهرت الأوراق الرابحة .فسيفضل الآخرون الانسحاب من اللعبة . بالطبع.لو لعبت بطريقة محدودة أو سقطت ضحية الاحتيال و الخداع. فسوف تتعرض للخسارة أو على الأقل تفشل في تحقيق النتيجة التي ترغب فيها .

إن تحويل مصادر القوة الكامنة للولايات المتحدة الأمريكية إلى قوة ظاهرة يتطلب سياسة مصممة جيدا وقيادة ماهرة .لذا يمكن القول ان ما سهل التفوق العسكري الأمريكي هو النمو الاقتصادي الاستثنائي للولايات المتحدة الأمريكية في تسعينات القرن الماضي ، والذي جعل نفقات الدفاع الضخمة تبدو ضئيلة نسبيا . فالاقتصاد الأمريكي اليوم يمثل ضعف حجم منافسه الأقرب أي الاقتصاد الياباني[1] .

ان قوة التفوق الأمريكي تظهر بوضوح على أنها قوى مستحدثة كآخر نتاج لعالم حديث جديد ، حيث تطرح الولايات المتحدة صورة لعالم المستقبل "أمركة المجتمع " تسعى البلدان الأخرى إلى

[1]- د- احمد سليم،"مبادرة الشرق الأوسط:الأبعاد السياسية والإستراتجية"،**السياسة الدولية**، المجلد39،(اكتوبر،2004م)،ص.44-48..

محاكاتها فبوصفها أكثر ما هو حديث حداثة تحدد الهيمنة الأمريكية مستقبل الدول الأخرى ، وتغامر الدول ، التي تقاوم ذلك بإمكان الإخفاق في المواكبة أو التخلف عن الركب .

ان انهيار الاتحاد السوفيتي قد كشف عن طريقة غير مباشرة لممارسة القوة والنفوذ، فيمكن لدولة ما تحصل على النتائج المرغوبة في السياسة العالمية ، لان هناك دولا أخرى ترغب في اتباعها ,إعجابا بقيمها ومحاكاتها لنموذجها واستلهامها لمستوى الرخاء الاقتصادي والانفتاح، بهذا المعنى من المهم في السياسة العالمية أن تضع القواعد وتجذب الأخريين إليها بنفس القدر الذي تحاول به تغييرهم من خلال التهديد واستعمال الأسلحة العسكرية و الاقتصادية هذا الجانب.

هذه القوة – جعل الأخريين يرغبون فيما ترغب فيه هو ما يسميه "جوزيف ناي "القوة الرخوة اللينة إنها تخيير الناس بدلا من أن تكرههم تكمن القوة الرخوة في القدرة على وضع أجندة سياسية بطريقة تغيير تفضيلات الأخريين فعلى المستوى الشخصي نجد لن الإباء المتعقلين يدركون ان قوتهم سوف تزيد تستمر طويلا لو أنهم قاموا بتنشئة أطفالهم وفقا لمعتقدات وقيم حق على نحو يفوق السعي لتحقيق ذلك بالاعتماد على الصفعات والحرمان من المصروف .

وقد إدراك المنظرون لقادة السياسيون مثل انطونيو غرا مشي منذ وقت طويل القوة التي تأتي من وضع الأجندة وتحديد أيطار المناظرة أن القدرة على تكوين تفصيلات الأخريين تمييل إلى الارتباط بمصادر القوة غير الملموسة مثل ثقافة جذابة إيديولوجية المؤسسات .ولو كان بمقدوري ان أجعلك تفعل ما ارغب فيه أنا حين إذ لا أكون مضطرا إلى إجبارك على عمل شيء لا تريده،فلو مثلت

الولايات المتحدة الأمريكية القيم التي يرغب الآخرون في إتباعها فإن هذا سيكلفها القليل في القيادة ، ان القوة الرخوة ليست مماثلة للنفوذ .لذلك فهي تصبح مصدرا من مصادر النفوذ.

وعلى ذلك فالدولة المهيمنة عالميا تمثل شيء أكثر أهمية من القوة العالمية من المؤكد أنها دولة قائد على الصعيد السياسي، لكنها أيضا وبالقدر نفسه قائدة اقتصادي واجتماعيا وسياسيا وثقافيا أن هذا المزيج المعقد من مكونات القوة مهم بوجه خاص من حيث الطريقة التي استخدمتها الدولة المهيمنة من اجل تحديد المعايير السياسية ، أو بتعبير المنظر الأصلي لمفهوم الهيمنة (قرامشي) فإن القوة المهيمنة يدخل في أساس سماتها تحديد الأفكار الحاكمة في المجتمع وعلى المستوى العالمي الحديث المستوى العالمي الحديث.فان هذا يعني اختراع النزاعات الليبرالية والترويج لها .وهذا ما يطرحه (جوزيف ناي) أي فكرة أن القوة غير التقليدية من قبيل السلع الثقافية والتجارية يمكن وان تمارس نفوذا في الشؤون الدولية.

المبحث الثاني: نتائج تأثير تيار العولمة على التحول في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: اثر التحولات الدولية الراهنة على القانون الدولي.

أدت التحولات الدولية التي طرأت على الأوضاع الدولية منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي والأخص منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 إلى إحداث أثار سلبية كبيرة تشير إلى تراجع خطيرة للكثير من المفاهيم والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. فما مصير ه المبادئ ؟

مبدأ المساواة في السيادة، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأ عدم اللجوء إلى القوة، تسوية النزاعات بالطرق السلمية، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ...الخ. ما مصير هذه المبادئ والقواعد التي نشأت وتطورت عبر مراحل طويلة تعقا قبتها الكثير من الصعاب ؟

العوامل المؤثرة في تفكيك منظومة القانون الدولي:[2]

1- استخفاف أمريكا بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

لقد أدى سلوك الولايات المتحدة المتمثل في سيعيها التدريجي لفرض نوع من الممارسة العرفية في العلاقات الدولية اتسمت بابتعادها شيئا فشيئا عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي.قد أصبحت أمريكا خاصة بعد 11من سبتمبر تتجه نحو هدم منظومة القانون الدولي القائمة منذ الحرب العالمية الثانية.

- فسحبت القضية الفلسطينية من دائرة اختصاص الأمم المتحدة وهذا بموافقة حلفائها.

[2] محمد مختار دريدي،" اثر التحولات الدولية الراهنة على المفاهيم الأساسية للقانون ن الدولي" في أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية، الدولة الوطنية والتحولات الراهنة، **مرجع سابق**، ص ص437-8.

– لم يعارض أي من الدول الحرب على العراق.

– انسحبت أمريكا من المعاهدة المنشئة لمحكمة الجنايات الدولية التي جاءت كخطوة بالغة الأهمية لتعزيز فعالية القانون.

– انسحبت من جانب واحد من معاهدة الدفاع ا المضاد للأسلحة البالستية في2002.

– اتفاق الحضر التام للتجارب النووية الموقع عام1995لم يحض حتى الآن بموافقة الكونغرس وحتى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية فقد أصبح من الصعب قراءتها على ضوء المواقف الأمريكية منها والتعامل بشأنها من خلال ازدواجية المعايير.

– أما المعاهدات الدولية الهادفة إلى حظر باقي أسلحة الدمار الشامل مثل اتفاق الأسلحة البيولوجية الموقع عليها عام1979، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على عرقلة تطبيقها تحت حجج نابعة من حماية الصناعة الوطنية.

هكذا أصبحت أمريكا الدولة الأقوى الوحيدة الفاعلة في النظام الدولي تعلن صراحة عدم رغبتها في الارتباط بأية أحكام دولية ملزمة .وأصبح الأمن الدولي رهن مواقف أحادي الجانب .عبرت تدريجيا عن رغبتها في التحرر كليا من مجال المعاهدات الدولية ومنحت نفسها حق لعب البوليس الدولي.

2– أمريكا نطبق قانونها الداخلي.

في العلاقات الدولية التفوق الأمريكي الهائل عل الصعيد العسكري والتكنولوجي جعلها تنتهج سياسة تقوم على الانفراد في اتخاذ القرارات فأصبحت تفرض قانونها الداخلي في علاقاتها مع الدول الأخرى والأمثلة على ذلك كثيرة:

– قانون دامتو الذي منع التعامل مع إيران ونص على فرض عقوبات عليها عام 1996.

– قانون أو الأمر العسكري الموقع من طرف الرئيس الأمريكي في 13 نوفمبر 2001 وقد نص هذا الأمر على إخضاع الأشخاص المعتقلين في قاعدة (قوانتا نامو)إلى اختصاص محاكم عسكرية استثنائية أو ما يسمى باللجان العسكرية.

– قانون حماية أفراد القوات المسلحة الصادر في اوت2002 .

– قانون محاسبة سوريا الذي بنص على فرض عقوبات اقتصادية.

– قرار غزو العراق – الاحتلال كان غير شرعي، وكان غير مرخص من مجلس الأمن.أن اجتياح العراق ووضعه تحت الاحتلال يستند إلى تشريع داخلي أمريكي يسمى قانون تحرير العراق الذي صادق عليه الكونغرس الأمريكي عام 1998، أصدره الرئيس الأمريكي في31 من الشهر نفسه.كذلك يستند إلى ترخيص من الكونغرس باللجوء إلى القوة حتى ولو كان ذلك خارج إطار قرار مجلس الأمن.

– اصد الكونغرس قرار بنص على أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

وعليه فإصدار القرارات التي تهم العالم تؤخذ في البيت الأبيض وليس في الأمم المتحدة[1].

1- مبدأ السيادة: لقد قام القانون الدولي باعتباره يحكم العلاقات بين الدول على مبدأ السيادة.الذي يتمثل في حق الدولة في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية بحرية كاملة ومحض اختيارها دون أن يخضع ذلك لإرادة الدول الكبرى.لكن هذا المبدأ المتضمن حرية الدول في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والثقافي لم يعد له موقع.فقد أصبحت الدول مدفوعة لاختيار نمط النظام السياسي الديمقراطي الغربي،والاقتصاد الرأسمالي والتنظيم الاجتماعي القائم على النزعة الفردية والقيم الثقافية الغربية، وكل هذا ضمن ما يسمى بالعولمة.

2- مبدأ المساواة: حق المساواة هو نتيجة لسيادة الدولة واستقلالها، ويقصد به المساواة أمام القانون الدولي العام أي تمتع الدولة بنفس الحقوق والوجبات التي لغيرها من الدول، وتعتبر هذه المساواة حقا ثابتا لجميع الدول. ومن النتائج التي تترتب على وجود المساواة القانونية ما يلي:

- ليس لدولة أن تملي إرادتها على دولة أخرى.
- لكل دولة حق التصويت في المؤتمرات الدولية.
- ليس لدولة أن تخضع في تصرفاتها لقضاء دولة أجنبية.

إن هذه المساواة القانونية تبدو غالبا مخالفة للواقع الملموس ولعل من الأدلة على ذلك تكوين مجلس الأمن وكيفية التصويت فيه. ثم إن الحديث عن الدول عادة يميز بين الدول الكبرى والدول

[1]- **المرجع نفسه**، ص 439.

الصغرى ومعيار التمييز هذا هو معيار القوة المادية وهو معيار خاطئ.كان الأحرى أن يعوضه معيار الأفكار الإنسانية...الخ.

3- مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير: هو من أشهر مبادئ القانون الدولي العام. وهو واجب على الدولة، وإذا كان المبدأ يعرف بنقيضه، فالتدخل هو غير مشروع لا يستند إلى أي مشروع قانوني وبشكل افتئاتا على حق الدولة في الحرية والاستغلال، ويكون الغرض منه غالبا رغبة الدولة القوية ذات أطماع في إملاء سياسات معينة أو طلب معين من دولة أضعف منها. تاريخ العلاقات الدولية يظهر العديد من حالات التدخل.

قد أصبح الآن مبدأ عدم التدخل يبدو قديما تجاوزه الزمن .إن التطورات التي طرأت على هيكل النظام الدولي رافقتها تغيرات في المهام والمسؤوليات الموكلة للأمم المتحدة فقد ازداد اهتمام هذه المنظمة بالمشكلات الداخلية لوحدات النظام الدولي.ومن ذلك أن أدى اهتمام الأمم المتحدة المتكرر بالمعضلات الداخلية للدول إلى طرح فكرة التدخل الإنساني أو التدخل لإغراض إنسانية. وهنا أثير جدل واسع حول مشروعية هذا التدخل والياته ومبرراته وعمليات تنفيذه.

الدول الكبرى تؤيد مبدأ التدخل لأنه يتيح لهل فرصة تحقيق مآربها في حين الدول الصغرى ترفض المبدأ، مثل التدخل في1991 بأنه تدخل إنساني في العراق، لكن الهدف هوا ضعاف القوة المركزية والشمال وإشاعة عدم الاستقرار السياسي واندلاع الصراعات. كذلك التدخل في الصومال وارتكاب أبشع الجرائم، في البوسنة والهرسك.

4- مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية: الالتزام بحل النزاعات بالطرق السلمية يعد مبدأ واضح في المنظومة الدولية. إلا أن الأمر اليوم في كثير من حالات التسوية العنيفة للنزاعات التي بمصالح التي تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية.مثل الحرب على العراق.

5- مبدأ الدفاع المشروع عن النفس: لقد توسع هذا المبدأ بعد ما كان في حدود أهمها حالة عجز أو تخلف مجلس الأمن. فأمريكا تتدعي الدفاع الشرعي الوقائي إلى ما يعرف بالحرب الوقائية أو العمل الوقائي.

عودة مؤسسات قديمة: تعتبر القوى الكبرى بان هناك شعوبا مازالت قاصرة، ويجب أن توضع تحت الوصاية لأنها خطيرة أو نشكل خطرا بعد امتلاكها للأسلحة النووية.هذا يشبه ما كان سائدا في القرن19. فكان القانون الدولي يميز بين الدول المتحضرة التي يجب أن يحكمها القانون الدولي وبين الدول البرابرة.

ظهور مفاهيم جديدة:

الحرب الوقائية أو العمل الوقائي:هي إستراتجية أمريكية عسكرية وهي بديل لردع .لقد جاءت الوثيقة الأمريكية الصادرة في20 سبتمبر 2001 لتحدد فيها الولايات المتحدة إستراتجية الأمن القومي الأمريكي لتعلن للعالم بأنه من اليوم فصاعدا.

يوجد على رأس الهرم الجيوسياسي العالمي دولة عظمى واحدة من الآن فصاعد هي الولايات المتحدة التي تتمتع بقوة عسكرية لا مثيل لها ولن تتردد في العمل وحدها عند الضرورة من اجل ممارسة حقها في الدفاع الذاتي بصورة وقائية.

مبدأ واجب احترام حقوق الإنسان: حقوق الإنسان أصبحت تتصف بالعالمية وتشكل تراث إنساني مشترك منذ 1948. أنها ورقة في يد أمريكا لتسييس نشاط الدول.

المطلب الثاني: العولمة بين التأييد والرفض.

باستعراض أدبيات العولمة يمكن استخلاص ثلاث رؤى رئسيه اتجاه العولمة.[1]

1- الرؤية الليبرالية الجديدة للعولمة: الرؤية الاندماجية وتتمثل في ما طرحته الليبرالية الجديدة من أفكار بخصوص التحولات في النسق العالمي بعد نهاية الحرب الباردة. وجوهر هذه الرؤية هو الاعتقاد الصارم بأن العولمة ظاهرة ايجابية ينبغي على الجميع العامل معها واللحاق بها لأنها عملية حتمية لا مفر منها مما يجعل بعض الدارسين يطلقون على تلك الرؤية (هوس العولمة)، طبقا لهذه الرؤية فان العولمة تعني:

- ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل.

- نشأة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية ويفوض السلطة إلى الشركات المتعددة الجنسية.

-[1] د. محمد السيد سليم،" العولمة و استراتجيات العالم الإسلامي للتعامل معها"، **السياسة الدولية**، المجلد38، العدد152، (ابريل2003)، ص ص،08-09.

2 - **المرجع نفسه**، ص 10.

– الأولوية للمعطيات الاقتصادية التي أنشأت شبكة من المصالح الاقتصادية العالمية المتكاملة جعلت بدورها من المتغيرات الأخرى اقل شأنا.

– هذه الرؤية يعد (توماس فريد مان) من ابرز المدافعين عنها. تؤكد أن العولمة هي نظام دولي جديد تعتمد على التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية.

– إن العولمة ظاهرة اقتصادية –تكنولوجية بالأساس. وفي هذه الظاهرة التي تجسد طبيعة النظام الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة فان قوة الدولة لا تقاس بمتوسط الدخل الفردي وإنما بعدد خطوط شبكة الانترنيت.

– العولمة ظاهرة ايجابية.هي أمر واقع وحتمي لا مفر فسواء أعجبنا أم لا .العولمة حتمية ينبغي الارتباط بها، وإلاّ حكم على معارضيها بالفناء.

– العولمة هي ظاهرة تلقائية نشأت نتيجة الثورة الصناعية الثالثة وما أثمرته من تقدم تكنولوجي.

2– الرؤية النقدية للعولمة[2] (الاستعمار الجديد): ينتمي إلى هذه الرؤية عدد من المدارس الفكرية و التيارات الشعبية المتجانسة، والتي تستمد أصولها من فلسفات متباينة ولكنها تشترك في قاسم مشترك أعظم وهو انتقاد العولمة والتركيز على أثارها السلبية.وان كان هذا التركيز يتم بدرجات متفاوتة ومن تلك المدارس الفكرية، لمدرسة الواقعية الجديدة ومدرسة التبعية، و المدرسة الماركسية التقليدية، بالإضافة إلى التيارات الشعبية الداعية إلى الحفاظ على البيئة وانتقاد إهمال العولمة للبعد الاجتماعي في عملياتها الاقتصادية. وهي التيارات التي تندرج تحت مظلة شعب سياتل بالولايات

المتحدة الأمريكية احتجاجا على مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد عام 1998 . من المعروف فأن تلك المنظمة هي من ابرز المحركات الاقتصادية لعملية العولمة.

يرى أنصار الواقعية الجديدة انه لا جد يد تحت الشمس في ظل العولمة.فالنظام الدولي الجديد للعولمة لم يغير من واقع الدولة.مازالت هي الفاعل الأساس، كما أن عدم التكافؤ الدولي في ظل العولمة لم يقل وإنما ازداد. كما يرى أنصار التبعية أن العولمة هي عملية تشير السعي القوى الرأسمالية إلى الهيمنة على أسواق الجنوب وإلحاق اقتصاديات الجنوب باقتصاديات قوى العولمة وان الحل لا يكون بالاندماج مع العولمة وإنما بمحاولة الفكاك منها واللجوء إلى الاعتماد على الذات سواء الدولة أو التعاون بين دول الجنوب.

3- الرؤية التفاعلية للعولمة[2]: ترى أن العولمة هي أمر واقع ينبغي التعامل معه. وليس قبوله بكافة عناصره. ويقصد بالتعامل في هذا السياق الدخول في حوار حقيقي مع العولمة بهدف التقليل من الخسائر وتعظيم المكاسب.تفترض أن الدخول في مواجهة مع القوة الدافعة لها ينطوي على مخاطر جسيمة.

فالعولمة ظاهرة مركبة تتضمن أبعاد ايجابية مثل التطور الهائل في التكنولوجيا وتدفق رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق. إلا أن هناك سلبيات مثل الفقر، الديون....الخ.للعولمة وجهان.التعامل معها هو الذي يقلل مخاطرها. والحوار مع الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية والدولية يمكن التغلب على الآثار السلبية.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 11.

خاتمة

خاتمة:

تم عرض في هذه المذكرة مجموعة من المواضيع التي تحتاج إلى الكثير من التفسير والتعليل، لان الموضوع بقدر ما هو شاسع، بقدر ما هو معقد ويعود ذلك إلى الظاهرة بحد ذاتها التي تتميز بحركية خاضعة لمتغيرات النظام الدولي بصفة عامة والى حركية التطورات التكنولوجية بصفة خاصة، والى نمط سياسة القوى التي تعد المحرك الأساسي لأي ظاهرة عالمية.

وبالتالي أيا كانت بدايات العولمة تاريخيا، فان التفكير في قضاياها هو الاهتمام بدرجة الأولى بالمستقبل ومصير كل ما هو موجود الآن.

وعليه فان الدولة – الوطنية عند الحديث عنها فلابد من الإشارة إلى حقائق أهمها، أنها بمفهومها الحديث لم تكن بمنأى عن التأثر بما يجري خارج حدودها، لأن الظروف التي تحكم ممارسة الدولة لسيادتها قد طرأ عليها الكثير من التغيرات؛ فقد تغير مفهوم قوة الدولة وسيطرتها على مواطنيها فانتقل من قوة الإرغام إلى قوة الشرعية.

وهنا تشير المعطيات الدولية بوضوح إلى أن الدولة القوية هي الدولة التي تتميز بالكفاءة وبالشرعية، وهي فقط القادرة على الاستفادة من منافع الحرية والانفتاح في مجالات التجارة والاستثمار، أو بأخرى لأن العولمة ليست قاعة ضيوف مفتوحة لمن يريد.

بخصوص العولمة والأمركة، يمكن العودة إلى الدراسات المستقبلية، فتقول أن العالم سيصبح مقسم بنمطية التخصصات، حيث تكون أمريكا منتجة للأفكار، وأوروبا منتجة للأنظمة، أما آسيا والعالم العربي هما مصدرا القيم الحضارية.

هناك من يرى أن العالم سيقسم على النحو التالي:حيث سينتج الغرب التقنية، وآسيا تجسد تلك التقنية، أما العالم العربي فسيستهلك تلك التقنية.

إن هذه الطروحات وغيرها قد تكون صائبة أو خاطئة لكن الحقيقة الأكيدة هي أنها تعكس ذلك البعد الواسع بين دول الشمال التي تستفيد من كل التطورات التكنولوجية، التحولات التاريخية، والصيرورة والتعاقب الحضاري، ونمطية المكتسبات السياسية والاقتصادية.بغرض فرض أحقية امتلاك القوة في الحاضر والمستقبل.بينما يبقى العالم المتخلف يحصد ويلات التأزم العالمي امنيا،اقتصاديا...الخ.

خاتمة

إن هذه المفارقة قد تبعث الكثير من التشاؤم بالنسبة لدول العالم الثالث، وخاصة الدول الإسلامية بعدما بات الحديث عن صراع حددت أطرافه، ليكون بذلك العالم الإسلامي المستهدف الأول من ويلات الأمركة، والحوادث التي تتولى على منطقة الشرق الأوسط تعكس هذا الطرح.

وليس غريبا أن تكون هذه المنطقة هي المستهدف الأول في السياسة الدولية، أليست هي قلب العالم ؟ إن تاريخ الإنسانية بدأ من هذه المنطقة، ومن أراد أن يتحكم في العالم لابد أن يفرض وجوده ويرسم خريطة العالم وتكون منطقة الشرق الأوسط هي نقطة البداية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتـــب:

1- محمد الارناؤوط،**العرب التحديات السياسي والاقتصادية والثقافية** (الأردن: منشورات آل البيت،2000م).

2-د. محمد احمد الخضري،**العولمة.مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة،** (القاهرة:مجموعة النيل العربة،2000م).

3-- أسامة أمين الخولي،**العرب والعولمة** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية د.ثامر كامل الخرجي وياسر علي المشهد، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي** (الأردن:دار مجدلاوي للنشر،2004م).

4-د. أحمد الرشيدي، **التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية** (القاهرة: مركز الوحدة العربية،1994م).

5- د. محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية،** (الكويت: المعرفة، 1986م).

6- د.ولد أباه السيد،**اتجاهات العولمة إشكالية الألفية الجديد** (المغرب:المركز الثقافي العربي،2001م).

7- يحي اليحياوي، **العولمة أية عولمة** (المغرب،الدار البيضاء: إفريقيا الشرق،1999م).

8- محمد سعيد بن سهوابو زعرور، **اهية العولمة،نشأتها، أهدافها، الخيار البديل** (الأردن:دار البيارق،1998م).

8- د.حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي،** (كويت:المعرفة، 2000م).

10- قاسم حجاج، **العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية** (الجزائر:غرداية، 2003م).

11.غوان منيرة حمزة سنو،ود.علي احمد طراح، **العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي**(بيروت:دارالنهضةالعربية2002م).

12- هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة،** ترجمة:عدنان عباس علي (لكويت: عالم المعرفة، 1998م).

13- فرانك جي.لتنشر وجون بولي،**العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية،** ترجمة فاضل جتكر بيروت:مركز الوحدة العربة،2000م).

14- حسن نافعة، **نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين وانهيار التنظيم الدولي،** (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

15- مجموعة باحثين، **الدولة الوطنية والتحولات الراهنة** ، في أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية، (الجزائر:دار هومة،2003م).

ثانيا: **المجـــلات:**

16- د. عمار جفال،"قوى ومؤسسات العولمة"،**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**،العدد الأول(شتاء 2001-2002م)، ص ص.161-181.

17-محمود خليل،" الأمن القومي العربي والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة "، **السياسة الدولية،** العدد146(اكتوبر 2001م)،ص113.

18- د.علي زيد الزعبى،"العولمة والثقافة"،**السياسة الدولية**، المجلد39،العدد158 (اكتوبر2004)،ص ص21-4.

19-د.احمد سليم،"مبادرة الشرق الأوسط:الأبعاد السياسية والإستراتجية"،**السياسة الدولية**، المجلد39 (اكتوبرو2004م)، ص ص44-84.

20-د.محمد السيد سليم،" العولمة و استراتجيات العالم الإسلامي للتعامل معها"، **السياسة الدولية**، المجلد38، العدد152، (ابريل2003م)، ص ص،08-09.

21- د. ممدوح شوقي، "الأمن القومي والعلاقات الدولية"،**السياسة الدولية**،العدد127 (يناير،1997م)، ص32-74.

22-د.احمد فاروق عبد العظيم، "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، **السياسية الدولية**، المجلد29، العدد158(اكتوبر2004م)، ص30.

23- مصطفى علوى،السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"،**السياسة الدولية**، المجلد28، العدد103(يوليو2003)، ص 66.

24- ثناء فؤاد عبد الله، "قضايا العولمة بين القبول والرفض"، **المستقبل العربي**،العدد.256(جوان،2000)، ص 92.

25- عبد الحق عبد الله، العولمة:جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها،**عالم الفكر**،المجلد28،العدد2،(أكتوبر-ديسمبر1999م)، ص39-91.

26-عبد النورعنتر،"الدولة والعولمة وظهور ومجتمع مدني عالمي"، **الشرق الأوسط**،العدد 107(صيف 2002)، ص76.

27- السيد يس، "نحو خريطة معرفية للعولمة"، **التقرير الاستراتجي العربي**،1997-1999. ص37.

ثالثا: **المواقع الالكترونية:**

28- د.حاكمي بوحفص،" العولمة:الاندماج السريع والمنافع المحدودة:حالة الدول النامية"(مقال في الانترنيت) E mail hakmi b @ yahoo fr

الفهرس

الفهرس:

مقدمــة.....01

الفصل الاول: ظاهرة العولمة كحتمية والتحولات الدولية الراهنة.....06

المبحث الأول: في ماهية العولمة، نشأتها وتطورها.....06

المطلب الأول: مفهوم العولمة.....**06**

المطلب الثاني: نشأة وتطور العولمة.....**17**

المبحث الثاني: مجالية التحولات الدولية وميكانيزمات العولمة.....24

المطلبالأول: الحدود المجالية التحولات الدولية الراهنة.....24

المطلب الثاني: ميكانيزمات ومؤسسات العولمة..... 32

الفصل الثاني: تأثير العولمة على العلاقات الدولية.....47

المبحث الاول: حدود تأثير العولمة على مجالية العلاقات الدولية.....47

المطلب الأول: : مدى بقاء الوطنيات والعولمة.....47

المطلب الثاني: حدود الهيمنة الأمريكية.....69

المبحث الثاني: نتائج تأثير تيار العولمة على التحول في العلاقات الدولية.....78

المطلبالأول: اثر التحولات الدولية الراهنة على القانون الدولي.....78

المطلب الثاني: العولمة بين التأييد والرفض.....84

خاتمـــــة.....88

قائمة المراجع.....92

الفهرس.....97

مـلخص المذكرة

تروم هذه المدكرة الى معالجة اشكالية ظاهرة العولمة في تأثيراتها المختلفة على سياق العلاقات الدولية خاصة بعد انهيار جدار برلين، وخلصت إلى أنه مهما كانت بدايات العولمة تاريخيا، فان التفكير في قضاياها هو الاهتمام بدرجة الأولى بالمستقبل ومصير كل ما هو موجود الآن، حيث أنه وبخصوص هذه الظاهرة، يمكن الاستئناس بالدراسات المستقبلية، التي تقول أن العالم سيصبح مقسم بنمطية التخصصات، حيث تكون أمريكا منتجة للأفكار، وأوروبا منتجة للأنظمة، أما آسيا والعالم العربي هما مصدرا القيم الحضارية.

إن هذه الطروحات وغيرها قد تكون صائبة أو خاطئة لكن الحقيقة الأكيدة هي أنها تعكس ذلك البعد الواسع بين دول الشمال التي تستفيد من كل التطورات التكنولوجية، التحولات التاريخية، والصيرورة والتعاقب الحضاري، ونمطية المكتسبات السياسية والاقتصادية.بغرض فرض أحقية امتلاك القوة في الحاضر والمستقبل.بينما يبقى العالم المتخلف يحصد ويلات التأزم العالمي امنيا،اقتصاديا.

الكلمات المفتاحية:1/العولمة. 2/العالمية. 3/الهيمنة
4/الاستقطاب. 5/الأمركة 6/الهوية والدولة الوطنية.